الصراع الامريكي – الإيراني
خلفيات تطوره ووقعه على العراق
US–Iranian conflict

أ.م.د. نبيل محمد سليم*

Asist . prof Nabil Mohammed Salim

الملخص

أن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران يمكن أن يأخذ أكثر من منحى، وذلك إستناداً الى ماضي العلاقة بين الدولتين التي شابها التوتر والتأزم على وقع الخلاف بينهما منذ إحتجاز موظفي السفارة الامريكية في طهران عام 1979 وحالة الصراع التي خلفتها تلك الحادثة بين الدولتين على مدى أربعة عقود خلت، وصولاً الى درجة التأزم الشديد في عهد إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترمب ، وتداعياتها على العراق في حال تطورها الى مواجهة عسكرية مفتوحة أو محدودة أو تراجع حدتها عن طريق الوصول الى تفاهمات تحقق مصالح كل منهما وما يتطلع الى تحقيقيه من أهداف سياسته الخارجية. وهذه تدفع إليها تحديات البيئة الداخلية لكل من الدولتين، وإن اختلفت في طبيعتها وشدتها، والمتغيرات في البيئة الخارجية الدولية وبيئة منطقة الصراع ونظرة كل طرف وإدراكه لمصالحه فيها.

الكلمات المفتاحية : الصراع ، انجاز الخطط، ايران ، امريكيا

Abstract

The conflict between the United States and Iran can follow more than one path depending on their relations in the past, which have been being marred by tension and aggravation from the detention of the employees of the U.S. Embassy in Tehran in 1979 and the conflict it caused over the last four decades to the severe crisis in the era of the Trump administration and its repercussions on Iraq in case it develops into an open or limited military confrontation, or it may become less intensive if agreements that preserve the

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد

interests of each party and their foreign policy objectives are reached. Such agreements are made more likely occur by the challenges of the internal environment of each of the two countries, even if they differ in their nature and severity, as well as the changes in the international external environment, the environment of the conflict zone, and each party's view and awareness of its interests in it.

Keywords: conflict, achievement of plans, Iran, America

مقدمة:

تشهد العلاقات الامريكية – الإيرانية منذ اربعة عقود من الزمن خلافات وتوترات ملحوظة اختلفت في أبعادها وشدتها تبعا للمتغيرات والتفاعلات الداخلية في كلتا الدولتين (توجهات الادارات الديمقراطية والجمهورية في الولايات المتحدة الامريكية والمتشددين والاصلاحيين في الحكومات الإيرانية)، والتفاعلات والمتغيرات الاقليمية والدولية (الحرب العراقية–الإيرانية وحصار العراق 1990 ومن ثم غزوه وإحتلاله في 2003 والتفاعلات والتطورات والاحداث في البلاد العربية والبيئة الاقليمية..، تفكك الاتحاد السوفيتي والتطورات في النظام الدولي والحرب على الارهاب.. الخ).

وبحكم موقعه الجغرافي وتطور اوضاعه السياسية وطبيعة علاقاته السابقة والراهنة مع هاتين الدولتين كان العراق، وما يزال يشغل حيزا من دائرة الخلافات بينهما وطرفا متأثرا بتطوراتها وتداعياتها.

فمنذ غزوه واحتلاله في 2003 من قبل الولايات المتحدة الامريكية اصبح اقرب الى مركز دائرة التنافس بين الدولتين ومن ثم ليكون في قلب الصراع بينهما في الوقت الحاضر. الامر الذي زاد من تدهور الأوضاع فيه سياسيا وامنيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا وحال الى حد بعيد دون استقرارها على مدى ما يقرب الان من 18 عاما على التغيير الذي شهده.

ومع أن العراق لم يكن، وليس سببا وطرفا مباشرا للخلاف والصراع بين الطرفين الا أن كلا منهما وجد فيه، على ما يبدو، ساحة مناسبة للصراع على النفوذ وتصفية الحسابات بينهما دون أي إعتبار لحقوقه ومصالحه الوطنية. وحيث أن ميزان القوى بين العراق وهاتين الدولتين مختل اختلالا كبيرا لصالحهما كل على حدة، فإن مشكلة البحث تتمحور حول الحالات المحتملة لتطور الصراع بينهما والذي

لابد من أن يعكس على العراق بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى، إذا لم يحسن إعادة تعريف مصالحه وأهدافه الوطنية في إطار دولة لها القدرة على تحقيقها وحمايتها.

وينطلق البحث في **إفتراض:** أن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران يمكن أن ياخذ أكثر من منحى، وذلك إستناداً الى ماضي العلاقة بين الدولتين التي شابها التوتر والتأزم على وقع الخلاف بينهما منذ إحتجاز موظفي السفارة الامريكية في طهران عام 1979 وحالة الصراع التي خلفتها تلك الحادثة بين الدولتين على مدى أربعة عقود خلت، وصولاً الى درجة التأزم الشديد في عهد إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترمب Donald John Trump، وتداعياتها على العراق في حال تطورها الى مواجهة عسكرية مفتوحة أو محدودة أو تراجع حدتها عن طريق الوصول الى تفاهمات تحقق مصالح كل منهما وما يتطلع الى تحقيقيه من أهداف سياسته الخارجية. وهذه تدفع إليها تحديات البيئة الداخلية لكل من الدولتين، وإن إختلفت في طبيعتها وشدتها، والمتغيرات في البيئة الخارجية الدولية وبيئة منطقة الصراع ونظرة كل طرف وإدراكه لمصالحه فيها.

وبإتباع **المنهج** الوصفي التحليلي سنتناول الموضوع من خلال، المباحث الآتية للوصول الى النتائج المرجوة من البحث: وهي:

المبحث الاول، المراحل الاولى لتطور الصراع الامريكي – الإيراني.

المبحث الثاني، تطور الصراع في عهد إدارة الرئيس باراك اوباما.

المبحث الثالث، سياسة إدارة الرئيس دونالد ترمب تجاه ايران 2017–2021.

المبحث الرابع، العراق في أتون الصراع الامريكي–الايراني.

أولاً_ المراحل الاولى لتطور الصراع الامريكي – الإيراني.

شهدت العلاقات ما بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران الكثير من التطورات على مدى العقود السبعة التي خلت. فبعد الانقلاب على حكومة محمد مصدق Mohammad Mosadegh بتدبير من المخابرات البريطانية والامريكية إثر قيامه بتأميم صناعة النفط الإيرانية، أعيد محمد رضا بهلوي mohammad reza pahlavi الى البلاد ليستمر كأحد ركائز السياسة والاستراتيجية الامريكية في منطقة الخليج العربي و"الشرق الاوسط". وحددت له ثلاثة اهداف رئيسة للعمل عليها، وهي[1]:

[1] علي محافظة، ايران بين القومية الفارسية والثورة الاسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، لبنان، 2013، ص58.

حماية المصالح الغربية في المنطقة، ولاسيما مصالحها النفطية في منطقة الخليج وتشمل تلك مصالحها النفطية في إيران.

- معارضة النفوذ السوفيتي في المنطقة والحد منه.
- مناوئة الانظمة السياسية التقدمية والحركات الراديكالية في المنطقة.

وخلال الفترة من 1953–1964 زادت علاقات إيران الشاه مع الولايات المتحدة ونمت بشكل كبير لدرجة أنه عد "الوحيد القادر على حماية المصالح الاستراتيجية الغربية والنفط العربي في الخليج"[1]، ووقع في اطار علاقتـه الاستراتيجية تلك معها إتفاقية وضع القوات the status of forces agreement "sofa""[2].

وبسبب إرتفاع أسعار النفط في 1973 اثر الحرب بين العرب و(اسرائيل) والحظر العربي على مبيعات النفط، تعزز الدعم الامريكي لشاه إيران وزاد الى اربعة أضعاف ما كان عليه قبلها، ومنذ ذلك التاريخ وحتى العام 1978 إحتفظ الشاه ونظامه بدور الحارس للمصالح الغربية في المنطقة، في وقت كانت الأوضاع فيه تزداد توتراً داخل إيران بسبب سياساته التي أدت الى إتساع الفجوة بين النفقات العسكرية والمجالات الاخرى، ومعدلات الإستهلاك بين المدن والريف وإزدياد معدلات الفقر بين أبنائها ليشكلوا مادة الثورة بعد توسع الخلاف بين السلطة ورجال الدين وهو خلاف كان قد بدأ منذ العام 1963 إثر اعلان الشاه ما أطلق عليه "الثورة البيضاء" التي لم تنجح في إمتصاص النقمة الشعبية على المدى البعيد على ما يبدو[3].

وبعد العديد من مظاهر الإحتجاجات الشعبية والطلابية التي زادت وتيرتها في العام 1978، والتي ووجهت بالقمع من قبل السلطة دخلت البلاد في فوضى عارمة إنتهت بإعلان الجيش وقوفه على الحياد من الحراك الشعبي في ايلول 1978 ومغادرة الشاه للسلطة وتحول البلاد الى نظام ثيوقراطي تقوده طبقة من رجال الدين الناقمة على الولايات المتحدة بسبب علاقتها بنظام الشاه ودعمها له. وعلى الرغم من رفض إدارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر jimmy carter منح حليفها الشاه المخلوع اللجوء السياسي في الولايات المتحدة تجنبا لردود الفعل الإيرانية، إلا إن ذلك لم يحل، على ما بدا، دون تغيير السلطة الجديدة لموقفها منها ومحاولة ايصال رسالة قوية لها.

[1] المصدر نفسه، ص78.
[2] المصدر نفسه، ص79.
[3] المصدر نفسه، ص75-77.

ففي الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني 1979 قامت مجاميع من الطلبة الإيرانيين بمهاجمة السفارة الامريكية في طهران واحتجاز 52 من موظفيها رهائن[1] لم يطلق سراحهم حتى 20 من كانون الثاني/يناير 1981 وذلك بعد مفاوضات إنتهت بالتوقيع على "اتفاقية الجزائر" التي وافقت الولايات المتحدة بموجبها على عدم التدخل في الشؤون الإيرانية ورفع العقوبات التجارية التي كانت فرضتها عليها بسبب مهاجمة سفارتها واحتجاز موظفيها والافراج عن ارصدة إيران المجمدة لديها[2]، وجاء الافراج عن الرهائن في السفارة الامريكية بعد فوز رونالد ريجن Ronald Wilson Reagan خلفا للرئيس كارتر بوقت قصير جدا، الذي عدت عدم قدرته على تحرير الرهائن سبباً مهماً في هزيمته في الانتخابات خاصة بعد مقتل ثمانية جنود امريكيين في عملية عسكرية فشلت في تحريرهم[3]. وقد نظر الى تصرف إيران ذاك بإعتباره عملاً مقصوداً موجهاً ضد الإدارة الامريكية والرئيس كارتر الذي كان قد صرح في خطاب الاتحاد في كانون الثاني 1980 قائلاً "هذا وقت التحدي لمصالحنا وقيمنا"... "وفي هذا الوقت هناك في إيران 50 امريكيا لازالوا حبيسين ضحايا ابرياء للارهاب والفوضى السياسية"... "واذا ما اوذي الامريكيين المحتجزين فان ثمنا قاسيا سوف يدفع، ولن يهدأ لنا بال حتى يطلق سراح كل واحد من الامريكيين المحتجزين"[4]، وليكن واضحا تماما: "إن أية محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على المنطقة سوف تعتبر إعتداءا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وأن هذا الاعتداء سوف يواجه بكل الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية"[5]، وفي معرض الاشارة الى الرهائن الاميركيين قال "موقفنا واضح الولايات المتحدة لا تخضع لأي إبتزاز"[6] هذا بالإضافة الى إعلان كارتر عن إنشاء "قوة الانتشار السريع the rapid deployment task force" وفتح العديد من القواعد العسكرية الجديدة في المنطقة لتسهيل مهام تلك القوة[7].

وعلى الرغم من إن ما جاء في خطاب الاتحاد لكارتر وانشاء قوة الانتشار السريع كان موجها ضد الاتحاد السوفيتي بالدرجة الأساس بعد غزوه لافغانستان[8]، إلا ان تزامن ذلك الغزو مع التغيير الذي شهدته إيران وتفاعلات حادثة السفارة الامريكية ومحاولة انقاذهم عن طريق قوة خاصة، زادت من

[1] المصدر نفسه، ص102.
[2] Vide, Phylis Bennis, Understanding Us-Iran Crisis,Oliver Branch press, Interlink publishing Group, USA, 2009, p58.
[3] Ibid, p.58.
[4] State of the Union Address, Jan 23, 1980, www.jimmycarterlibrary.gor
[5] Ibid
[6] Ibid
[7] Vide, Thomas A. Fabyanic, Conceptual planning and the Rapid Deployment Joint Task Force-SAGE Jornals, 1981. http://jornals.Sagepub.com
[8] Vide, Observations on the Rapid Deployment Joint task Force: Origins, direction, and mission-Rand Corporation, June 1982. http://www.rand.org.

حساسية هواجس النظام الجديد في إيران على ما يبدو، ومن ثم سعيها لإطالة أزمة الرهائن للتأثير في مجريات إنتخابات الرئاسة الامريكية آنذاك.

وعند إندلاع الحرب بين إيران والعراق في ايلول/سبتمبر 1980 عملت الولايات المتحدة على اطالة امدها لابعد مدة ممكنة لإستنزاف طاقات الدولتيـن. ففي الوقت الذي كانت تقدم فيه مساعدة مدروسة للعراق قامت بما عـرف بعملية "إيران – كونترا Iran –Contra Affair" التي كشفت عام 1986 والتي تضمنت بيع اسلحة وقطع غيار عسكرية امريكية لإيران عبر (اسرائيل) خلافا للقوانين الامريكية واستخدام اثمانها في تمويل عمليات قوات "الكونترا" التي كانت تحارب حكومة حركة ساندينيستا Sandinista اليسارية الحاكمة في نيكاراغوا، مقابل استخدام إيران نفوذها لاطلاق سراح مواطنين أمريكيين خطفوا في لبنان من قبل جماعات موالية لها[1].

وعندما قامت إيران بمهاجمة ناقلات النفط الكويتية والخليجية في مياه الخليج العربي في محاولة للضغط لرفع العقوبات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها عام 1984 اقرت الإدارة الامريكية رفع علمها عن تلك الناقلات لحمايتها من الهجمات الإيرانية. وزاد توتر العلاقات بين الطرفين بعد اسقاط البحرية الامريكية في مياه الخليج العربي لطائرة ركاب مدنية إيرانية بعد مهاجمة زوارق عسكرية إيرانية لقطعات بحرية امريكية داخل ما عدته إيران مياها اقليمية[2].

وبتوقف الحرب بين إيران والعراق عام 1988 بقيت العلاقات بين الدولتين مشوبة بالتوتر وذلك على خلفية اعتبار إيران للولايات المتحدة داعمة للعراق في تلك الحرب وتماشيا مع الخصومة التي اتسمت بها علاقتهما منذ نجاح الثورة الإيرانية في خلع الشاه وعودة الولايات المتحدة لفرض العقوبات على إيران ومن ثم شمولها بسياسة "الاحتواء المزدوج"[3] عام 1993.

في العام 1996 مدد الكونجرس الامريكي أمد العقوبات الاقتصادية على إيران لخمس سنوات أخرى إثر إتهامها بالتورط في التفجيرات على منطقة الخبر في المملكة العربية السعودية التي تضم ثكنات عسكرية امريكية وتسببها في مقتل عدد من قواتها في الهجوم[4].

[1] Vide, Bryan craig, The Iran-Contra Affair, UVAI Miller center, July12, 2017, millercenter.org.
[2] انظر، ترتيا بارزي، حلف المصالح المشتركة-التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة، ترجمة: أمين الايوبي، الطبعة الاولى الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2008، ص239.
[3] Phylis Bennis, Op, cit., p.63.
[4] Ibid, P.65.

وحاولت إيران خلال السنين اللاحقة التخفيف من توتر علاقتها مع الولايات المتحدة وتعاونت معها في إطار التحالف الذي قادته لغزو افغانستان بعد أحداث 11 من ايلول 2001. إلا أن ذلك التعاون لم يحل دون اعتبار الرئيس جورج بوش George walker bush 2001–2009 لها جزءا مما سماه "محور الشر Axis of Evil" الى جانب حكومات العراق وكوريا الشمالية وعدها داعمة للارهاب، وذلك في خطابه عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني / يناير 2002[1]. ولم تلبث الإدارة الامريكية أن أوقفت كل اللقاءات والاتصالات التي كانت تجريها مع إيران لتعيين حكومة جديدة لافغانستان. وتمثلت ردة الفعل الإيرانية على خطاب محور الشر لبوش وايقاف قنوات التواصل مع الامريكان، بالقول "ان واشنطن فشلت مرة أخرى في الرد على النوايا الإيرانية الطيبة بالمثل، وعوقبت إيران بدلا من ذلك على دعمها الامريكيين"[2].

وقبل غزو العراق تواصلت الاتصالات بين الجانبين واستنادا الى كينت بولاك Kenneth micheal pollak من معهد بروكينجز brookings center فقد "إنتهى الامر بإيران الى لعب دور مفيد جدا في غزو العراق"[3].

وقبيل اعلان الرئيس بوش عن إنتهاء مهمة القوات القتالية الامريكية في العراق قامت إيران. بمحاولة أخرى لإصلاح علاقتها مع الولايات المتحدة فعرضت كل شيء للنقاش بما فيها البرنامج النووي الإيراني[4].

"وعلى المستوى الاستراتيجي أراد الإيرانيون التوصل الى تفاهم على المدى الطويل مع الولايات المتحدة عبر وقف كافة التصرفات المعادية التي تقوم بها امريكا مثل خطاب محور الشر والتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، وإنهاء كافة العقوبات الامريكية واحترام المصالح القومية الإيرانية في العراق ودعم مطالب الإيرانيين للحصول على تعويضات عن الحرب واحترام حق إيران بالحصول غير المقيد على التقنيات النووية والبيولوجية والكيميائية، واخيرا الاعتراف بالمصالح الأمنية الإيرانية المشروعة في المنطقة.. والإجراءات الخاصة بالتفاوض المتدرج الى حين التوصل الى اتفاقية تكون مقبولة لدى الطرفين"[5].

---

[1] تريتا بارزي، المصدر السابق، ص328.
[2] المصدر نفسه، ص337.
[3] المصدر نفسه، ص338.
[4] المصدر نفسه، ص341-342.
[5] William Kristol, The End of the Bigininy, Washing on post, May12, 2003, From the archires of the weekly stcindard, January21, 2020,

وقد رفض العرض الإيراني من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة خاصة بعد ما أحرزوه في العراق ليصبحوا أكثر تشددا تجاه إيران. وكتب ويليام كريستول Willian Kristol منظر مشروع القرن الامريكي الجديد، في مجلة "ويكلي ستاندرد Weekly Standard" كان تحرير العراق المعركة الاولى لمستقبل الشرق الاوسط. والمعركة الكبرى التالية والتي نأمل بألا تكون عسكرية، ستكون من أجل إيران. فنحن نخوض صراع حياة أو موت مع إيران أصلا على مستقبل العراق"[1] وقد بنيت تلك الرؤية على "نظرية الدومنيو"، فالنجاح في العراق من شأنه التأثير في إيران. فاذا ما أصبح العراق دولة ديمقراطية، فأن الدكتاتوريات الأخرى في (الشرق الاوسط) إما أن تتبع أثره أو تنهار من ضغط المطالب الشعبية لشعوبها[2].

ولعل إدراك إيران لذلك المخطط هو ما دفعها انذاك للبحث عن تفاهم يمكن ان يفضي لعلاقات بعيدة عن التوتر مع الولايات المتحدة، ويبدو أنها إنطلاقا من ذلك وضعت سياستها تجاه العراق. وقد زاد من قلقها وهواجسها السياسية والامنية ما جاء في إستراتيجية الأمن القومي الامريكية لعام 2006 من "ان بعض الدول مثل سوريا وإيران، مستمرة في توفير ملاذ للارهابيين في بلدانها وترعى النشاطات الارهابية خارج دولها"[3] و"أن الولايات المتحدة وحلفائها في حربها على الارهاب لا تفرق بين اولئك الذين يقومون بأعمال إرهابية والذين يدعمونهم ويؤونهم فهم متساوون في القتل. وان أية حكومة تختار أن تكون حليفة للإرهاب، مثل سورية وإيران، فإنها تختار أن تكون عدوة للحرية، العدالة والسلام. وعلى العالم ان يضع هذه الانظمة في حساباته"[4]. وفي معرض الحديث عن الحرب الوقائية ركزت الوثيقة على مسائل أخرى غير النووية ضد إيران، فجاء فيها "إن النظام الإيراني يرعى الارهاب ويهدد (اسرائيل) ويسعى الى إحباط سلام (الشرق الاوسط) ويعطل الديمقراطية في العراق وينكر طموحات اهل العراق للحرية, وان المسالة النووية واهتماماتها الاخرى لايمكن ان تحل الا اذا اتخذ النظام الإيراني قرارا استراتيجيا بتغيير تلك السياسات وانفتح في سياسته واعطى الشعب الحرية وهذا هو الهدف النهائي للسياسة الامريكية ، واننا سوف نستمر في اتخاذ كل الاجراءات لحماية امننا القومي والاقتصادي ضد التأثيرات المختلفة لسلوك إيران السيء"[5]. "كما إتهم بوش إيران بزعزعة إستقرار العراق ودعم المليشيات الشيعية لقتل الجنود

---

http://www.washingonexaminar.com

[1] Ibid.

[2] http://georgebush.whitehouse.archire.gov.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] تريتا بارزي، المصدر السابق، ص390.

الامريكيين هناك،.. وأشار الى انه ستتم مواجهة إيران وفرض مزيد من العزلة عليها من قبل الولايات المتحدة وعبر تشكيل تحالف مناويء لإيران.."[1].

في آب/اغسطس 2007 ذكر مراسل صحيفة مكلاجي Mcclatchy وارن ستروبل Waren P. Stobel نقلاً عن مسؤول عراقي كبير، لم يذكر اسمه "إن الحكومة العراقية تتلقى تقارير استخباراتية امريكية عن ناشطين إيرانيين، معربا عن قلقه من ان الولايات المتحدة أصبحت اكثر تركيزا على تأثير إيران داخل العراق، واضاف اننا لا نريد ان يكون العراق منطقة صراع بين إيران والولايات المتحدة"[2].

ويبدو ان ذلك التركيز الامريكي زاد بعد تصريح للرئيس الإيراني السابق محمود احمدي نجاد Mohamod AhmadineJad ذكر فيه "ان تاثير الولايات المتحدة في المنطقة ينهار وسيحدث فراغا في القوة ونحن مستعدون لملئه"[3]، وذلك في معرض الرد على الوثيقة الامريكية للأمن القومي الامريكي تلك. ويمكن القول أن مقاربة إدارة بوش في (الشرق الاوسط) بعد 11 ايلول / سبتمبر 2001 كانت تتمحور حول تغيير النظام في إيران إنطلاقا من الفكرة التي تقول أنه مع وجود نظام مختلف فيها سوف تحل المشاكل بينهما[4] وهو ما عمق التوتر بين الدولتين في ذلك الوقت.

ثانياً_ تطور الصراع في عهد إدارة الرئيس باراك اوباما:

الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في وقت إدارتي الرئيس باراك اوباما Babrak Hussein Obama وما بعدها، إكتسب اهميته من:

1- الاتفاق الذي حصل حول البرنامج النووي الإيراني "خطة العمل الشاملة المشتركة the joint comperenencive plan of action "jcpoa" او ما يطلق عليه اتفاق "5+1"، الذي ضم اعضاء مجلس الامن الدائميين اضافة الى المانيا، في 14 من حزيران / يونيو 2011، في زمن الولاية الثانية للرئيس السابق اوباما.

2- ان خروج الولايات المتحدة من ذلك الاتفاق بعد إنتهاء ولايته الثانية ادى الى تطور الصراع بين الدولتين على النفوذ في بعض بلدان المنطقة وبيئتها وعلى رأسها العراق بعده البوابة الرئيسة للنفوذ إليها، وان لم يصل حتى الان الى ان يكون صراعا عسكريا مباشرا.

---

[1] Phylis Bennis, Op, Cit., p.82.
[2] Ibid, P.68.
[3] تريتا بارزي، المصدر السابق، ص375.
[4] Fawaz A. Gerges, The Obama approach to the Middle East: The End of America's moment, International Affairs, rolume 89 issue2, March 2013, p.300.

ويمكن تتبع تطوره على مرحلتين وعلى وفق الاتي:

1- مرحلة الولاية الاولى للرئيس اوباما 2009 – 2013:

بعد ثمان سنوات من إدارة الرئيس بوش التي كان لها اثار مدمرة على عدد من دول العالم لاسيما افغانستان والعراق قبل وبعد غزوه واحتلاله، الى جانب العقوبات الاقتصادية المالية والتجارية التي فرضتها ادارته على دول اخرى في مقدمتها إيران، كان على الإدارة التي خلفت ادارته برئاسة اوباما اتباع نهج مختلف في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، في محاولة لتلافي ما خلفته الإدارة السابقة بصورة امريكا في العالم.

وعلى هذا الاساس حاول الرئيس اوباما ايجاد حد فاصل ما بين تصوره للسياسة الخارجية الامريكية واستراتيجيتها عن تلك التي اتبعها سلفه. فعلى عكس ما ذهب اليه بوش من رفض التفاوض مع من وصفهم بالاشرار، تعهد اوباما بالتعامل سياسيا مع خصوم الولايات المتحدة قائلا "سوف لن التقي مع اصدقائنا فقط، وانما مع اعدائنا ايضاً... والان اكثر من اي وقت مضى، الدبلوماسية والتعامل حاسمة لإعادة بناء تحالفاتنا وإصلاح علاقاتنا حول العالم لجعلنا اكثر امنا فعليا على المدى البعيد"[1]. ذلك "أن اللجوء المفرط للقوة العسكرية ادى الى تدمير المصالح القومية الحيوية للولايات المتحدة ووضعها الاخلاقي في العالم. وان عقاب الدول "الشريرة" مثل العراق والإلتزام المختلف عليه بالقانون الدولي دفع بالنظر الى الولايات المتحدة على انها تعتقد بانها فوق القواعد والممارسات الدولية"[2]. وفي حديثه الافتتاحي في البيت الابيض في 21 من كانون الثاني 2004 قال: "انه يهدف الى التحرك بعيدا عن الاعتماد على القوة العسكرية وباتجاه استخدام وتعزيز القوة الناعمة... وان اسلوبه للتعاطي مع الشؤون الدولية يختلف تماما عن ذلك الذي كان لسابقه، وأن أسلوبه الجديد لن يعتمد على التخلي عن القيم المعنوية، أو على القوة العسكرية العمياء وإنما على علاقات حقيقية ومصالح مشتركة مع بقية الامم"[3].

وفي كلمته التي القاها في جامعة القاهرة في حزيران / يونيو 2009 قال، انه جاء الى القاهرة للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين حول العالم. بداية تقوم على اساس المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل وعلى الثقة ان امريكا والاسلام ليسا نقيضين ولايحتاجان الى ان يكونا في

[1] Ibid. p.301.
[2] Ibid. p. 302-303.
[3] Vide, The president's speach in cairo: A new Beginning, Obama White House Archives, on June 4, 2009.
http://Obamawhitehous.archives.gov.

حالة من التنافس وبدلاً من ذلك فان هناك مقاربات ومبادئ عامة مشتركة مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل البشر[1].

بالطبع لم يكن ذلك الخطاب موجها للمسلمين في العالم العربي فقط، وإنما لعموم العالم والدول والأنظمة السياسية التي تدين بالاسلام ومنها إيران. لكن سياسة اوباما الخارجية تجاه (الشرق الاوسط) طبعت فيما بعد بعدم الإستمرار، ليس مع سياسة سابقه فحسب وانما طيلة فترة رئاسته. والتوقعات التي زادت بعد كلمته في جامعة القاهرة تحولت شيئاً فشيئاً الى التشاؤم والى اهداف أقل طموحا. وهو ما دعى البعض الى وصفها بالعودة الى السياسة الواقعية القديمة تجاه المنطقة وتصاعد وهم التحرر من المثالية الى الواقعية[2]. فمع علامات عدم إستمرار الولايات المتحدة في نهج الابتعاد عن شؤون المنطقة، مع بعض الاستثناءات، إلا إن سياسة أوباما أسهمت بشكل اكثر حدة في زيادة عدم اليقين ما بين دول المنطقة كلما زاد التذبذب في سياسته الخارجية بين إعادة فرض الواقع القائم في المنطقة والإخلال به أو التشويش عليه. فسياسة اوباما في جوهرها إنطوت على معارضة للمستوى والاتجاه العالي لتوجه الرئيس بوش في التدخل، الاكثر وضوحا منها عملية (حرية العراق) وتأثيراتها، فغزو العراق في 2003 واحتلاله من وجهة نظره، "كانت حرب إختيار، وليس حرب ضرورة أو إضطرار"[3]، وقد إعتقد بان التدخل المباشر يجب ان يقتصر على الحالات التي تطرح تهديدا مباشرا للولايات المتحدة، وحالة العراق لم تكن تمثل مثل هذه الحالات، بخلاف التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة والتحديات للوجود الاسرائيلي او إيران نووية"[4].

وعلى الرغم من الإستهلال الذي بدأ به فترة رئاسته الاولى، وعده سياسة بوش الخارجية لم تكن فاعلة في دفع إيران لتغيير سلوكها، وعرضه التعامل معها، إلا أنه كسابقه أقر سياسة المسار المزدوج Duall Track Policy تجاهها، فأبقى على العقوبات الاقتصادية للضغط عليها. الأمر الذي دفع الإيرانيون الى رفض عرضه وإعتبره الرئيس آية الله علي خامنئي Ayatollah Ali Khamenei "كلاما فارغا.. هم قالوا انهم يمدون اذرعهم لإيران، اي نوع من اليد هذه؟ اذا كانت يدا من حديد مغلفة بقفاز مخملي، فانها سوف لن تكون ذات مغزى جيد... غيروا انتم، ونحن سوف نغير سلوكنا ايضا"[5].

[1] Fawaz A. Gergis, Op,cit., p.303.
[2] Jordi Quero and Andrea Dessi, Unpredictability in Us Foreign Policy and the regional order in the Middle East: reacting ris-a-ris volatile external security-provider, British Jornal of Middle Eastern Studies, 17 Feb 2019, putlished online;
http://doi.org,p.10.
[3] Ibid. p.11.
[4] Fawaz A. Gerges, op. cit., p.319.
[5] Ibid. p.319.

وفي كانون الاول/ديسمبر 2011 أقر الكونجرس مشروع قانون برنامج التفويض الدفاعي الذي تضمن عقوبات مزدوجة على بنك إيران المركزي كما قامت الولايات المتحدة وحلفائها بشن حرب إقتصادية شاملة ضد الحكومة الإيرانية، وفرضت عقوبات على نفطها وقطاعاتها البنكية وبضمنها بنكها المركزي[1].

وباءت سياسة اوباما تلك بالفشل بسبب معارضة المؤسسات الامريكية لها من جهة، وشكوك المعنيين بالتعامل مع السياسة الامريكية في إيران، من جهة أخرى. ففيما عارض الجمهوريون أي تعامل مع إيران، عارضها الديمقراطيون بسبب إعتقادهم أن أي تعامل مع إيران سوف يمنحها الوقت لتطوير سلاح نووي، في وقت كانت هناك شكوكا جدية لدى وزارة الدفاع والدوائر الإستخباراتية حول رغبة إيران أو استعدادها لالغاء برنامجها النووي، والاعتقاد بأن القادة الإيرانيون سوف يستفيدون من أي خطوة للتقدم في طموحاتهم النووية[2]. وطبقا لمسؤول رفيع في الخارجية الامريكية لم يكن هناك رغبة سياسية كافية ونقص في الثقة بين الولايات المتحدة وإيران بعد 30 سنة من العداء الذي تجذر في مؤسسات البلدين[3].

ومع ان اوباما فكر في "ان سياسة محكمة ضد إيران يجب ان تكون صارمة تنطوي على عقوبات ومجابهة، لكي تسمح للحوار ان يأخذ مكانه في هذا المضمار"[4]، ورغم انه رفض الإنجرار الى الحرب، إلا أنه انهى فترة ولايته الاولى بموقف متصلب من إيران يقترب من موقف سلفه الرئيس بوش، ودخل البلدان في حرب بالوكالة بينهما في سورية مع بقية القوى الاقليمية والدولية، وراح كل طرف يبحث عن فرصة للحصول على نصر ضد الآخر فيها ليعزز موقفه.

2-مرحلة الولاية الثانية للرئيس اوباما:

بدأ الرئيس اوباما فترة رئاسته الثانية وهو أكثر قدرة على التوجه بشكل اكثر حرية عن توجهات وآراء المؤسسات الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية شانه في ذلك شأن أي رئيس يعاد إنتخابه لفترة رئاسية ثانية.

ويبدو ان اوباما في فترة رئاسته الثانية كان قد وصل الى قناعة مفادها: ان تأثير الولايات المتحدة على إيران، على الرغم من العقوبات المفروضة عليها، هو تأثير محدود في اطار مواجهة

[1] Ibid. p.320.
[2] Ibid. p.320.
[3] Ibid. p.320.
[4] Ibid. p.320.

سياساتها، وأن ذلك يعد عاملا سلبيا أكثر منه ايجابيا لما يتطلبه من المواجهة وسياسات تقوي قدرة السياسات الداخلية العقائدية[1].

كما يبدو أن توجهه ذاك إنطلق من تبنيه لفكرة: ان التعامل مع "الإسلاميين" يمكن أن تحولهم من قوى راديكالية الى قوى معتدلة، وهو ما يمكن أن يؤدي في النتيجة الى ضمان المصالح الامريكية والأمن القومي الامريكي[2]. وهي فكرة نابعة من النظرة العامة لاوباما لمنطقة (الشرق الاوسط) بشكل عام على انها منطقة تعج بالصراعات التاريخية والدينية والمذهبية، وهي تستحوذ على قدر كبير من الإهتمام في سياسة الولايات المتحدة على حساب الاهتمام بالشرق الأقصى الذي يمثل تحديا كبيرا لها اقتصاديا وسياسيا، ومن ثم فإن الأفضل للولايات المتحدة من وجهة نظره فتح المجال للسعودية وإيران لتقاسم المنطقة في ظل سلام بارد بدلا من الإبقاء على مساندتها للدول العربية، دول الخليج العربي تحديدا، لتكون في مواجهة طويلة مع إيران[3].

خلاصة تفكير اوباما تلك دفعته الى التوجه لجذب إيران للمفاوضات التي ادت في المحصلة النهائية الى الإتفاق حول البرنامج النووي الإيراني فيما يعرف بـ"خطة العمل الشاملة The Joint ComprehenciVe Plan of Action "JCPOA" في 14 من حزيران 2015 بين إيران والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائداً المانيا "5+1" والاتحاد الاوربي"(*)".

وكان توجه اوباما ذاك نقطة تحول ملحوظ في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، ومثلت المفاوضات والإتفاقية نقلة غير مسبوقة في السياسة الخارجية الامريكية خاصة فيما يتعلق بحلفائها التقليدين في المنطقة، فمنذ أزمة رهائن السفارة الامريكية في طهران عملت الولايات المتحدة على تقوية علاقتها السياسة والامنية مع دول الخليج الملكية بشكل خاص وعزل إيران وبقت كذلك كمبدأ في التعامل مع النظام الإقليمي للمنطقة. وبشكل عام فهم هذا التحول على انه تغير لمدركات الولايات المتحدة على المدى الطويل، وتساؤل أبعد حول فائدة تحالفها مع دول الخليج العربية، والتي حفزت أفكار اوباما حول كيف أن السعودية تحتاج الى مشاركة (الشرق الاوسط) مع خصومها الإيرانيين[4].

---

[1] Vide, Jordi Quero and Anderea Dessi, Op. cit., p.18.

[2] انظر، محمد كمال، مبدأ اوباما وسياسته الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015، ص71-72.

[3] انظر، محمد أنيس سالم، ترمب وسياسة الصفقات في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، يناير 2019، ص134.

(*) For details, vide, The Joint Comprehensive plan of Action (J C P O A), Facts Sheets and Brifes, Arms Control. https://www.armscontrol.org.

[4] Vide, Jordi Quero and Andress Dessi, Op. cit., p.18.

وكنتيجة لسحب القوات الامريكية من العراق في 2011، والتحول في السياسة الامريكية عن الوضع الذي كان قائما في المنطقة، والفرصة التي اتاحها الاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، بالإضافة الى ما شهدته بعض الدول العربية من أحداث فيما وصف بـ"الربيع العربي" وتداعياتها على مجمل المنطقة بشكل عام، تمكنت إيران من العودة الى ساحة السياسية الاقليمية ومد نفوذها في المنطقة وتوسيعه خاصة في العراق ليكون منافسا قويا لنفوذ الولايات المتحدة ويشكل تحديا جديا لمصالحها فيه تحديدا وفي المنطقة بشكل عام. وهو ما اذكى جذوة الصراع بين الدولتين، وزاد من حدته تغير الإدارة الامريكية، ليتحول الى صراع مفتوح وان كان مسيطرا عليه في حدود معينة حتى الوقت الحاضر على الاقل.

ثالثاً_ سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران:

منذ تقلده لمنصبه في 20 من كانون الثاني/ يناير 2017 كانت هناك تغيرات ملحوظة في سياسة الإدارة الامريكية الجديدة ومواقفها من إيران، مقارنة مع سياسة الإدارة السابقة لباراك اوباما تحديدا، والادارات التي سبقته بشكل عام في كيفية التعاطي مع الملف الإيراني الذي أصبح واحدا من اولويات إدارة الرئيس ترمب، خاصة وانه كان قد اعتبر في تصريحات سابقة له في تموز/يوليو 2015، أن الاتفاق النووي الذي وقعته الدول الكبرى مع إيران هو "أسوء اتفاق، لانه يضع إيران، وهي الراعي الاول للارهاب المتطرف، على طريق الحصول على سلاح نووي"[1] وتعهد أن يحرقه عند توليه لمهام الرئاسة.

ويمكن القول، أن موقف الإدارة الامريكية ذاك من تجاه ايران جاء ليعبر الى حد بعيد عن رؤية الرئيس ترمب لإدارة علاقات الولايات المتحدة مع من تعتبرهم خصوما لها وتحديات لسياساتها ومصالحها في عالم يحفل بالعديد من التهديدات الجدية، بسبب تطويرها لأسلحة نووية وصواريخ بالستية عدتها تمثل تهديداً للأمن الاقليمي والدولي، بالاضافة الى الجماعات المسلحة التي تنتشر في منطقة الشرق الاوسط، والتي تصنفها على انها ارهابية. ومن هذا المنطلق ارتكزت سياسة ترمب في مواجهة خصوم الولايات المتحدة ومنافسيها لدفعهم على التفاوض او اعادة التفاوض على الملفات التي تعدها مهمة لتحقيق مصالحها، على آليتين أو وسيلتين رئيستين هما:

[1] All about the 2015 Iran unclear deal and why Trump dosen't like it, Oct13, 2017, www.straitstimes.com
see also, katy Tur, Donald Trump weighs in on Iran Deal, NBC News, Jul 14, 2015. http://www.ntcews.com

1. خطاب اعلامي مباشر وعالي النبرة في مطالبه وما تعده استحقاقات لها مقابل دعمها السياسي والامني للبعض من الدول، والفوائد الاقتصادية والتجارية للبعض الاخر (دول الخليج العربي واوروبا والصين).
2. سياسة فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية للضغط على الخصوم والمنافسين ودفعهم لتقديم التنازلات في الملفات مثار الخلاف او التنافس او الصراع، وأبرزها الصين وتركيا.

في هذا السياق جاء التصعيد الملحوظ في خطاب الإدارة الامريكية برئاسة ترمب ضد إيران التي عدها دولة راعية للإرهاب في المنطقة ثم أعلن إنسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق حول برنامجها النووي، واتبعها بفرض عقوبات اقتصادية متصاعدة واخرى سياسية طالت بعض المسؤولين فيها بغية الضغط عليها لادخال تعديلات على الاتفاق النووي، وتغيير سياساتها في المنطقة بشكل عام[1].

والواقع ان هذا الموقف الذي اتخذ طابعه التشدد مع إيران بتولي ترمب للسلطة في الإدارة الامريكية له حيثياته من التطور مع تعاقب الادارات الامريكية كما اسلفنا على مدى ما يزيد على الثلاثة عقود من الزمن. ويتفق فيه الغرب بشكل عام مع الولايات المتحدة وإن اختلفت الرؤية في كيفية التعامل مع إيران بينها وبين إدارة ترمب عما كانت عليه في عهد إدارة اوباما.

فقد ركز الغرب والولايات المتحدة على اربعة ملفات رئيسة عدتها ولما تزل على ما يبدو مثيرة للقلق في السياسات الإيرانية وتتمثل في: "سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية بالدرجة الاساس، ودعمها للارهاب الدولي وللجماعات الارهابية، ومشاركتها فيه، بالاضافة الى موقفها من مشاريع تسوية الصراع العربي الاسرائيلي"[2] إضافة الى سجلها في اطار الانتهاكات المحلية او الداخلية لحقوق الانسان. ومع ذلك كان التركيز الى وقت قريب على سعي إيران لإمتلاك اسلحة نووية يشكل الهاجس الاكبر والاكثر اهمية لها بسبب امكانية حصول ايران على هذه الاسلحة، والتأثير الذي سوف يتركه التطور في هذا الملف على الاستقرار في المنطقة وعلى الملفات الثلاث الاخرى[3]. فسعي إيران لامتلاك اسلحة نووية من شانه ان يتسبب، وفقاً لإدراكها، بتهديدين رئيسين للمصالح الغربية الحيوية وله علاقة بالملف الثاني الذي تعده مهما والمتعلق بالارهاب[4]:

[1] انظر، محمد كمال، ترمب ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، يناير 2019، ص89.
[2] أيفو والدر، نيكول نيسوتو وفيليب فوردن، هلال الأزمات-الاستراتيجية الامريكية-الاوروبية حيال الشرق الاوسط، ترجمة: حسان البستاني، الطبعة الاولى، الدار العربية للنشر-ناشرون، بيروت، 2006، ص16.
[3] المصدر نفسه، ص16.
[4] المصدر نفسه، ص16-17.

أولهما، والاكثر مباشرة يتمثل بالتهديد الذي يمكن ان ينجم عن اعتقاد إيران انها لن تكون عرضة لعمل عسكري تقليدي خارجي من هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة اذا ما امتلكت رادعا نوويا، الامر الذي يمكن ان يشجعها على الاتيان باعمال تهدد وتضر بالوضع القائم في منطقة الخليج و(الشرق الاوسط) بشكل عام. بعبارة اخرى، ان التهديد المباشر من امتلاك إيران لسلاح نووي، لا يتأتى من قيامها باستخدامه بشكل مباشر بالضرورة ضد الدول الحليفة والصديقة للغرب والولايات المتحدة بشكل خاص لانها تدرك انه لن يكون بمقدورها تحمل الرد عليه، وانما بما يمكن ان يوفره امتلاكها لهذا السلاح من هامش كبير من الحرية للقيام باعمال تعدها هذه الدول عدائية دون الخوف من انتقام عسكري ردا على اعمالها التي يمكن ان تكون في اطار الأعمال الإرهابية أو المهددة لإستقرار المنطقة، وفقاً لتقدير الولايات المتحدة والدول الغربية وإدراكها تمثل هذه الاعمال.

التهديد الثاني، يتمثل فيما يمكن أن يحدثه برنامج إيران النووي من إستفزاز لبعض دول المنطقة والعالم على انتشار لهذه البرامج والاسلحة خاصة وأن الكثير من دول المنطقة تشعر بالخشية من ان تعتمد إيران سياسة خارجية تهدد أمنها ومصالحها ما ان تمتلك اسلحة نووية مثل المملكة العربية السعودية[1]، و"اسرائيل" التي تريد الابقاء على تفوقها النووي وردع كل الاطراف في المنطقة بما فيهم إيران.

أما المشكلة الرئيسة الثانية مع الغرب والولايات المتحدة فتتعلق وفقا لتقديراتها وتقديرات اطراف اخرى في المنطقة، "باستمرار إيران بدعم تشكيلة منوعة من المجموعات التي تعتمد الارهاب.. وقيامها بأعمال إرهابية خاصة بها.. وتبقى إيران الداعم الاساس لحزب الله اللبناني والجهاد الاسلامي، وهي مستمرة بدعم حماس.. وعلى صلة بمجموعة من الجماعات الارهابية الاخرى كحزب العمال الكردي وأنصار الاسلام.. وقادة القاعدة في إيران الذين منحوا حرية حركة كافية للمساعدة على إدارة الهجمات الارهابية في ايار/ مايو 1996 في الرياض[2](*).

ومع حساسية واهمية هذه الملفات للغرب والولايات المتحدة في اطار التعامل مع إيران، الا ان سياسة إدارة الرئيس اوباما ركزت على ايجاد آلية تقلل من إندفاع إيران للحصول على سلاح نووي في

[1] المصدر نفسه، ص17-18.
[2] المصدر نفسه، ص18.
(*) في ذلك الوقت، إستهدفت ثلاث سيارات مفخخة ثلاثة مجمعات سكنية يسكنها غربيون وعرب في اليراض، وقتل فيها 20 شخصاً واصيب 194 آخرين. انظر: السعودية تحاكم منفذي هجوم الرياض بعد ثماني سنوات. مدل ايست اونلاين:
http://middle-east,online.com

المستقبل المنظور عبر الاتفاق النووي لإيران ودول "5+1" وهو ما يمكن تلمسه من خلال نصوص الاتفاق التي تتطرق الى تغيير السياسات الإيرانية في المنطقة خارج اطار الملف النووي(**). وهو ما إتخذه ترمب كأحد الذرائع للخروج من الاتفاق النووي مع إيران في مايو 2019. وكان ترمب قد عبر منذ القيام بحملته الانتخابية عن رفضه ذلك الاتفاق مع إيران، معللا ذلك بوجود عيوب جوهرية فيه بالصيغة التي جرى الاتفاق عليها. ويمكن اجمال اسباب الرئيس ترمب التي علل بها انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق بما يأتي[1]:

1. ان الاتفاق بصيغته هذه لايسمح بوقف مساعي إيران لامتلاك اسلحة نووية لانه يسمح لها بتخصيب اليورانيوم وفي الواقع انها نسبة دون التي يحتاج انتاجها صناعة سلاح نووي، في ذلك الوقت.
2. قام الاتفاق على إفتراض أن برنامج إيران النووي للأغراض السلمية وهو وهم كبير.
3. إن الأتفاق تضمن رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران في مقابل قيود بسيطة على نشاطاتها النووية.
4. ترتب على رفع تلك العقوبات عن إيران بموجب الاتفاق زيادة انفاقها العسكري بنسبة 40% واستخدمت إيران الأموال التي حصلت عليها في تصنيع صواريخ بالستية قادرة على حمل رؤوس نووية، وفي دعم الإرهاب ونشر الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة (الشرق الاوسط).
5. عدم تضمن الإتفاق لاليات محكمة لتفتيش المواضع النووية الإيرانية، كما انه خلا من حق التفتيش غير المشروط للعديد من المواقع المهمة والمنشأت العسكرية.
6. عدم نص الاتفاق على آليات محددة تحد من نشاطات إيران التي من شأنها دعم الارهاب وزعزعة استقرار المنطقة.

ومع ان المبررات التي ساقها ترمب مبالغ فيها ولا تؤيد البعض منها تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفة بنظام المراقبة والتحقق وبعض التقارير الاستخباراتية، الا انه من الواضح ان الغاية منها كانت حمل إيران على التفاوض من جديد ليمتد الاتفاق الى ما هو ابعد من مجرد الحيلولة دون امتلاك

(**) للإطلاع على تفاصيل ذلك الاتفاق انظر: عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بين ايران ودول 5+1 دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين –المانيا 2017، ص 170-226.
http://democraticac.de.

[1] Vide, statement by the president on the Iran nuclear deal, https://www.whitehouse.gov, Jan12, 2018.

إيران للاسلحة النووية وهو ما يتعلق بتطويرها للصواريخ البالستية ودورها ونفوذها المتزايد في المنطقة الذي يتقاطع مع المصالح الامريكية و(الاسرائيلية) ومصالح الكثير من دول المنطقة وامنها ولاسيما دول الخليج العربي، وهو ما يمكن استشفافه من النقاط 4 و6 السابقة. بعبارة اخرى دفع إيران لتغير سلوكها في المنطقة وتجاهها الى جانب تخليها عن طموحها في الحصول على الاسلحة النووية.

رابعاً_ العراق في أتون الصراع الامريكي – الإيراني:

عند حديثه حول استراتيجية مواجهة إيران في 13 من تشرين الاول/اكتوبر 2017، ذكر الرئيس ترمب جملة من الحجج لمراجعة الاستراتيجية الامريكية السابقة أزاء إيران والتي كانت قد افضت الى الإتفاق النووي معها. وقد إبتدأه بالقول: "ان التاريخ يرينا انه كلما طال تجاهلنا للتهديد، كلما أصبح ذلك التهديد أكثر خطورة... واليوم اعلن ان استراتيجيتنا، الى جانب خطوات رئيسة متعددة اخذناها لمواجهة اعمال النظام الإيراني العدائية، ولضمان عدم حصول إيران ابدا، واعني مطلقا على سلاح نووي"[1]... واضاف "ان سياستنا قائمة على تقييم الدكتاتورية الإيرانية، مسؤليتها عن الارهاب، واعتدائها المستمر في الشرق الاوسط وحول كل العالم"[2].

ونجد في ذلك الحديث عن الاستراتيجية التي اعتمدتها إدارة ترمب أزاء إيران ربطاً ملحوظا، وقد يكون مقصودا، للموقف من برنامجها النووي مع تطورات الاوضاع في منطقة الخليج العربي و(الشرق الاوسط) بشكل عام. وهو ما عبر عنه الرئيس ترمب بالقول: "ان هذا النظام غذى العنف الطائفي في العراق، والحروب الاهلية.. في اليمن وسوريا.. وان الاتفاق النووي اعطى للنظام وفرة مالية وما يزيد على 155 مليار دولار مكنت الحكومة من استخدامها في تمويل الارهاب،.. وان اتفاق إيران كان يفترض ان يسهم في تعزيز السلم والامن الاقليمي والدولي.. وبينما تتمسك الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب الاتفاق، فان النظام الإيراني مستمر في تغذية الصراعات، الارهاب والاضطراب والفوضى في كل الشرق الاوسط، والى ما هو ابعد منه. وفي تقديرنا للتهديد المتزايد الذي يطرح من قبل إيران، وبعد مشاورات مكثفة مع حلفاءنا، اعلن عن استراتيجية جديدة لمواجهة كل مجال نشاطات إيران..". وقد تضمنت تلك الاستراتيجة إضافة الى ذلك، كما جاء في حديث الرئيس ترمب وبالنص[3]:

[1] Transcript of Trump Speech on Iran Nuclear Deal The while House, office of the press secretary., Oct13, 2017, www.roanews.com.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

1. "سوف نعمل مع حلفائنا لإحتواء نشاطات النظام المزعزعة للاستقرار ودعمها لوكلائها الارهابيين في المنطقة".
2. "سوف نفرض عقوبات اضافية على النظام لمنع تمويله للارهاب".
3. "سوف نعالج نشر النظام للصواريخ والاسلحة التي تهدد جيرانه، التجارة العالمية وحرية الملاحة".
4. "سوف نمنع اية مسارات للنظام للحصول على سلاح نووي".

والى جانب ذلك فقد ايد ترمب مشروع قانون قدمه اعضاء من مجلسي الشيوخ والكونجرس لتقوية اليات التنفيذ ومنع إيران من تطوير صواريخ بعيدة المدى "ووضع كل القيود على نشاطات إيران النووية تحت القانون الامريكي بشكل دائم"[1].

وبرر ترمب تلك الاستراتيجية بعاملين[2]:

الاول، ".. كما راينا في كوريا الشمالية، انه كلما تجاهلنا التهديد كلما اصبح اسوء ولهذا نحن عازمون على ان لايحصل الراعي الرئيس للارهاب على الاسلحة النووية مطلقا".

الثاني ".. نامل في ان يساعد عملنا اليوم في تحقيق السلام في المستقبل، الاستقرار والازدهار في الشرق الاوسط.. مستقبل حيث تحترم الدول ذات السيادة كل منها وتحترم رعاياها".

والواقع ان تلك، وغيرها الكثير من احاديث وتصريحات الرئيس ترمب شكلت مؤشرات واضحة على تعديل مهم في الاستراتيجية الامريكية تجاه إيران على وقع مصالح الولايات المتحدة.

وبالأخذ بنظر الاعتبار ما قامت به الولايات المتحدة في العراق عام 2003 ، وما كانت بعض الاطراف تأمل في تحقيقه من اهداف سياستها الخارجية، ولا زالت والربط بين ملف إيران النووي وبرنامجها الصاروخي وسياساتها ونشاطاتها التي اشار اليها الرئيس الامريكي، فان ما يستشف منه هو توفير المبررات الكافية وغطاء المشروعية لهذا التحول، ولاستعادة نفوذها في العراق الذي فقدت منه الشيء الكثير بعد سحب قواتها عام 2011 منه، خاصة وان الحرب على الارهاب وتحديدا على (تنظيم الدولة الاسلامية)، الذي تمكن من السيطرة على مدن ومساحات مهمة من غرب العراق وشماله الغربي في 2014، أتاح للولايات المتحدة مثل هذه الفرصة من خلال التحالف الذي قادته للحرب على تلك التنظيمات الى جانب القوات المسلحة والامنية العراقية بمختلف تشكيلاتها، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، جاء نزوع إيران وسياستها لتوسيع نفوذها في العراق ومحاولة تكريسه لاسباب تاريخية وسياسية

[1] Ibid.
[2] Ibid.

وامنية واقتصادية واستراتيجية، مستفيدة من الفراغ الامني الذي تركه انسحاب القوات العسكرية الامريكية منه في العام 2011 والسياسي الذي ترتب عليه وموقف اللامبالاة الذي ابدته إدارة الرئيس اوباما من مجريات الامور وتطوراتها في العراق وفي المنطقة بشكل عام، ليوفر لإدارة الرئيس ترمب ليس مبررا اضافيا بموقفها من إيران بانسحابها من الاتفاق النووي معها فحسب، وانما ايضا ساحة مناسبة للنزال مع إيران ومحاولة تحجيم نفوذها في واحدة تعدها الاخيرة من أهم الساحات لمد نفوذها وتكريسه وتعده شرطا رئيسا وجوهريا لبناء المكانة الاقليمية والدولية التي تسعى وتتطلع لتحقيقها بعدها هدفا من اكثر اهداف سياستها الخارجية اهمية وحيوية، ان لم يكن اهمها على الاطلاق. فلا زال "الطريق الى القدس يمر عبر كربلاء"[1] قائما في الخطاب السياسي الإيراني ودعم حليفها الرئيس السوري بشار الاسد و"حزب الله" في لبنان هو الاخر تريد ان يتم عبر العراق[2]. هذا بالاضافة الى كون العراق يمثل بوابة مهمة لمد نفوذها الى دول الخليج العربي.

وهي بطموحها هذا اصبحت تمثل تهديدا محتملا لمصالح الولايات المتحدة وامنها القومي وفقا للإدراك الامريكي، لابد من احتواءه سياسيا وامنيا قبل ان يصبح حقيقة واقعة، خاصة في ظل ضعف دول منطقة الخليج النسبي وانكشافها الامني بالنسبة لإيران ولاسيما العراق.

ومع ان البعض من الدوائر السياسية الامريكية لم تؤيد سياسة الرئيس ترامب في الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، الا انهم يرون "انه ليس خطأً في التعبير عن مخاوف جدية بشأن سلوك إيران في كل (الشرق الاوسط). إذ سيتسائل امريكيون كثر وغيرهم، حول كيفية التوصل الى اتفاق ودي مع إيران بشان المسائل النووية في حين يبدو ان الولايات المتحدة تغض النظر عن المغامرات الإيرانية في جميع انحاء المنطقة. ونظرا الى السلوك الإيراني في هذا الشأن، والذي بقي مستمرا وغير متزعزع منذ وضع خطة العمل الشاملة المشتركة في 2015.. ولأنه ما من دليل يشير الى ان إيران ستصبح اقل خطورة مع مرور الوقت.. لذلك نعم، نحن بحاجة الى استراتيجية افضل لاحتواء إيران وابقائها ضمن السيطرة"[3].

---

[1] مسؤول بعثة قائد الثورة في العراق: مسيرات الاربعين ستحبس أنفاس الصهاينة، وكالة تسنيم الدولية للأنباء، 23-10-2018. Http://www.tasnimnews.com.

[2] Vide: Marten ghuloy, Iran change course of roade Mediterranean to aroid US forces, The Gardian, 16 May 2017, www.thegurdian.com.

[3] جون ألن ومايكل اوهانلون، خطة للحد من نفوذ ايران في الشرق الاوسط، معهد بروكينجز، 23 اكتوبر 2017، www.brookings.edu.

ورأى الباحثون في معهد بروكنجر brockings ان كل من الرئيس اوباما والرئيس ترمب قد أعطى الاولوية لمحاربة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام بدلا من بذل جهود اكثر شمولا لتحقيق الاستقرار في البلدين فاستفادت إيران من الفراغ الامني"[1].

وبناءا على ذلك اشاروا الى ان الاستراتجية الامنية لاحتواء إيران والتحدي الذي تشكله اقليميا ينبغي لها ان تتضمن "التعهد بالحفاظ على وجود عسكري امريكي في العراق لفترة اطول وتمديد مجموعة المساعدات للبلد... ومع تحرير معظم المدن الواقعة تحت سيطرة (الدولة الاسلامية)، اصبح من الضروري للغاية بذل جهود ناجحة لقيام عملية اعادة بناء تنخرط فيها المجموعات الرئيسة الثلاث وتحول دون العودة الى الحرب الاهلية او الى بروز نسخة جديدة من الدولة الاسلامية فعندها يكون العراق بشكل افضل. ونظرا الى ما هو على المحك والى استثمار امريكا السابق، ينبغي الالتزام بمستويات مساعدة تقارع تلك التي يتم تقديمها الى افغانستان او مصر. ومن شان الالتزام بهذه الطريقة ان يسمح للولايات المتحدة ايضا بمساعدة بغداد على مراقبة المليشيات.. المدعومة من إيران عندما يتم حلها جزئيا ودمجها جزئيا في قوات الامن العراقية.."[2].

ويبدو ان الإدارة الامريكية الحالية قد وضعت استراتيجيتها في مواجهة إيران في ضوء مثل تلك الدراسات والرؤى التي تضمنتها خاصة فيما يتعلق بوضعها وطبيعة ونوع وجودها في العراق لاحتواء إيران كما تأمل. وكلها تقريبا ذهبت باتجاه احتواء إيران من خلال العراق وعبر زيادة وجودها العسكري النوعي فيه اكثر من اي مكان اخر. وقد ساعد على ذلك تزامن انتقال السلطة في الولايات المتحدة من الديمقراطيين الى الجمهوريين مع نهاية الحرب على الارهاب في العراق، فتوجه الإدارة الجديدة الذي عبر عنه ترمب في حملته الانتخابية من إيران والاتفاق النووي معها، حتم على إدارة الرئيس الجديد تحديد الاستراتيجية التي يجب عليها اعتمادها تجاه العراق في اطار حماية مصالحها واحتواء إيران في نفس الوقت للترابط الذي اصبح واقعا بين الاثنين، خاصة ان مسالة تحديد التعامل مع العراق عدت واحدة من بين التحديات التي على جدول إدارة الرئيس ترمب من منطلق المصلحة والامن القومي الامريكي وملاحظة تعاطي الإدارة السابقة للرئيس اوباما مع الوضع في العراق والمنطقة من بدايتها وحتى انتهاء ولايتها، ومن ثم ضرورة وضع خريطة طريق لطور من الاستقرار لعراق ما بعد دحر (تنظيم الدولة

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه.

الاسلامية) على حد رأي الباحثين في "مركز التقدم الامريكي center fo American progress"[1]. فقد اقترح اولئك الباحثين "6" ستة خطوات على إدارة الرئيس ترمب لاتخاذها في هذا الشأن ابان توليه السلطة ومع ان تلك النقاط تصب جميعا بإتجاه تفعيل دور الولايات المتحدة في العراق بما يخدم مصالحها وبقاءها فيه ضمنا(*)، إلا إن ما يهمنا تلك التي فيها إشارة واضحة لإيران في اطار الصراع بين الدولتين في العراق وعلى العراق ايضا، وهي:

الاولى، التي تضمنت اقتراح "انجاز خطط لما يلي المهمة العسكرية فالقرار الاكثر الحاحا الذي يواجه ترمب في العراق هو ما اذا كان سيبقي على الجنود الامريكان هناك لمتابعة المهمة بعد دحر تنظيم الدولة الاسلامية، فحتى بعد اخراجه من المدن العراقية فان الدعم العسكري الامريكي سوف يبقى لازما للمساعدة في مدها بامن مستمر"[2].

وفي نفس السياق ذهب المقترح الى انه لحاجة الولايات المتحدة لضمان موافقة العراقيين على بقاء قواتها بعد تحرير الموصل، فان إدارة ترمب سوف تدخل في مفاوضات في وقت يشهد فيه النفوذ الامريكي في العراق حالة من التراجع. والى جانب وقوع بعض الساسة العراقيين تحت الضغط لتقليل وجود القوات الامريكية، والذي على اثره اعلن رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي ان عدد المدربين والمستشارين الامريكان سوف يجري التقليل منه بعد تحرير الموصل، فان على إدارة ترمب ان تتوقع تعنت البعض من السياسيين والجماعات الموالية لإيران التي تعمل على عدم بقاء اية قوات امريكية لمتابعة المهمة. لذا يتوجب على الإدارة العمل بسرعة على جمع خيارات لوجود عسكري دولي مستمر لتقديم المشورة والمساعدة للقوات العراقية، كما ان عليها ان تكون جاهزة لاحتمال مجيء رئيس وزراء بعد إنتخابات 2018 يدير ظهره للولايات المتحدة. وفي تلك الحالة فان قوة ونفوذ الولايات المتحدة لحماية

---

[1] Vide, Andrew Kim, Daniel Benaim and hardin Lang 6steps the Trump Administration should Take in Iraq, Center for American progress, Foreign policy and security, February13, 2017, http://www.americanprogress.org.

(*) تضمنت المقترحات الاخرى:

1. معاملة العراقيين الذي قاتلوا (تنظيم الدولية الاسلامية) باحترام وطمأنة الحكومة العراقية لإستمرار الالتزام الامريكي بالدعم. وضرورة أن يتنصل ترمب صراحة من مطالبته بأن تأخذ الولايات المتحدة النفط العراقي. وأنه من المهم لأمن الجنود الاميركان داخل العراق أن يرسل رسائل واضحة للعراقيين بأن القوات الامريكية على أرضهم هي بناءاً على طلب الحكومة العراقية لمحاربة تنظيم الدولة وليس للإستيلاء على ثرواتهم الطبيعية.
2. دعم جهود المصالحة وتسوية الخلافات من خلال اللامركزية وإجراءات اخرى لتقوية الجماعات الاجتماعية في البلاد.
3. تقوية دور التحالف ضد تنظيم الدولة وكذلك دور الناتو في العراق.
4. معالجة التحديات لما بعد تنظيم الدولة في الموصل والعراق.

للتفصيل: انظر المصدر نفسه.

[2] Ibid.

جوهر مصالحها في العراق سوف تكون أعلى في حال كانت شراكتها العكسرية مع العراق في الموضع الصحيح[1].

الثانية، جاءت حول "الضغط الذي يمكن ممارسته لاجراء الاصلاحات في المؤسسة العسكرية العراقية التي من شأنها التقليل من التأثير الإيراني"[2].

وجاء في سياق ذلك المقترح ان احد الاخطار الكبيرة التي تهدد تسوية الخلافات في العراق تأتي من صعود الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، التي زادت ونمت سريعا بشكل ملحوظ في اطار "الحشد الشعبي" الذي يدفع قادته من هذه الفصائل المسيطرة باتجاه مأسسة بنيته وقوته لأمد طويل. "وان ذلك من شأنه توسيع النفوذ الإيراني في العراق وينذر بتحول الحشد الشعبي الى وكيل لإيران تماما كما هي حال "حزب الله" وتهديد سيادة العراق والمصالح الامريكية فيه"[3]. "والى جانب ضرورة ايجاد توازن مستمر بين الطوائف والقوميات في العراق كشرط رئيس لاستقرار طويل الأمد، فانه يجب على الحكومة العراقية وضع الحشد الشعبي تحت سلطة سلسلة الامرة في الجيش العراقي وليس تحت سيطرة قادة المليشيات المسؤولين من قبل إيران. كما يجب تقييد الحشد من المشاركة في عمليات عسكرية خارج العراق.."[4].

ومع ان الولايات المتحدة، سواء على المستوى الرسمي او من خلال ما تطرحه مراكز البحوث والدراسات، تسوق لوجودها العسكري وضرورة استمراره في العراق بالشكل الذي هو عليه الان، اي من خلال القواعد العسكرية والقوة النوعية للقوات وفي نوع السلاح والمعدات، الا انها لا تخفي غاياتها الاخرى ولاسيما المتعلقة بإيران، الى جانب مصالحها واهداف سياستها الخارجية تجاه العراق وإيران. وقد "كان المتحدث الرسمي باسم الجيش الامريكي في العراق دقيقا في القول ان الاستقرار في ما بعد الدولة الاسلامية كان واحدا من الاسباب الاستمرار الوجود العسكري، وهناك على الاقل سببين اضافيين للبقاء"[5]

الاول، "ان العراق قابلا للتدخل من قبل إيران، التي تتعارض مصالحها ونفوذها هناك مع مصالحنا. فهي تشترك معه بـ900 ميل من الحدود، إيران دولة دينية شيعية مسلمة مع تاريخ من الدعم لفصائل من شيعة العراق، وهي ترغب في عراق ضعيف وموالٍ لها.. وقد عززت مصالحها في العراق من

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] Ibid.
[5] Matthew R. A. Heiman , Trump Iraq Policy Shows he's learnd From past misakes, The Hill, 27-8-2018.
https://www.thehill.com

خلال سياسيين عراقيين متعاطفين معها، مضعضعة وحدة العراق وارسلت مليشيات لقتال الدولة الاسلامية. وبدون القوات الاميركية، فان إيران سوف تبحث ايضا عن المنافذ الجغرافية المفتوحة لحلفاء الولايات المتحدة مثل العربية السعودية والاردن، كذلك لسورية، رابطها الرئيس بحزب الله وحماس..".

الثاني "ان قوة ديمقراطية العراق برزت وسقطت مع وجود الجيش الامريكي، فبعد انسحاب القوات الامريكية، مال رئيس الوزراء الأسبق، نحو إيران وارسى نظام انقضاض الطائفة في الحكومة والجيش التي إلتهمت شرعية الاثنين وفتح الابواب للدولة الاسلامية وبعد عودة القوات الامريكية، اخذ.. الذي اصبح رئيساً للوزراء نهجا اكثر توازنا بين الولايات المتحدة وإيران.. والنظر الى الاختلافات الاثنية في العراق كمعطى، هو ابلغ جواب لاستقرار طويل الأمد، ووضع حد للتدخل العسكري الامريكي هو الديمقراطية في نظام فدرالي والولايات المتحدة يمكن ان تعلب دورا بناءاً في تحقيق هذه النتيجة، لكن اليوم هذا يحتاج الى اكثر من سفارة مملوءة بالكامل... وان عراقا يقف مستقلا عن إيران وفيه استقرار وحكومة ذات تشكيلة تشاركية هي اهداف تخدم كلا من العراق والولايات المتحدة وتحقيق هذه الاهداف المشتركة يحتاج الى وجود عسكري في العراق، وعلى إدارة ترمب الثبات في هذا التوجه"[1].

ويبدو ان وجهة النظر الامريكية في إدارة الرئيس ترمب جاءت مبنية على ادراك مفاده ان "واحدا من دروس العراق هو ان التدخل العسكري الواسع، خاصة ذلك الذي ينتج عنه تغيير النظام، يتطلب وجودا عسكريا طويلا لتحقيق اهداف سياسية الولايات المتحدة، وهو نفس الدرس الذي يمكن الوصول اليه من التدخل الامريكي في ليبيا افغانستان كوريا المانيا واليابان"[2].

وما أرادوا قوله في هذا الصدد، ان عدم استمرار الوجود العسكري الامريكي في ليبيا، والمتذبذب في افغانستان، وعدم استمراره في العراق كان سببا في عدم استقرار هذه الدول، على العكس من الاستقرار الذي شهدته الدول الاخرى التي استمر فيها الوجود العسكري الامريكي عن طريق الاتفاقيات الامنية في كل من المانيا واليابان بعد الحرب الثانية وكوريا الجنوبية بعد حرب الكوريتين.

وكان الرئيس ترمب ووزير الدفاع الامريكي الاسبق جيم ماتيس Jim Mattis قد "اعلنا قرارا يشدد على ان سحب القوات يتوقف على الظروف في العراق وليس الموافقة السياسية في الولايات المتحدة

[1] Ibid.
[2] Ibid.

والاعتراف باخطاء الماضي، وانها الطريقة الافضل لتحقيق مصالح طويلة الامد للعراق والولايات المتحدة"[1].

ويمكن ان يفهم من تلك التصريحات والمواقف وغيرها، ان الولايات المتحدة غير راغبة في التخلي عن العراق وتركه للنفوذ والسيطرة والتبعية لإيران، على الاقل في الوقت الحاضر، وربما الى وقت ليس بالقصير نسبياً. وذلك ليس بسبب ما تعتبره مصلحة او مصالح حيوية لها في العراق وحسب، وانما ايضا لما يتيحه لها وجودها العسكري ونفوذها فيه من تأمين لبقية مصالحها في المنطقة بشكل افضل في ضوء تراجع هذا النفوذ بسبب توجهات الإدارة السابقة لها، وفي ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم، خاصة ما يتعلق منها بصراعها المستمر مع روسيا الاتحادية والمتصاعد مع الصين وعلاقات إيران مع كلتا الدولتين السياسية والامنية والاقتصادية والتقنية لاسيما في المجال النووي والصاروخي، الذي يصعب استبعاده مع الصين. وزاد الامر تعقيدا على ما يبدو، ما باتت تمثله إيران من تحد وربما تهديد لمصالح الولايات المتحدة في العراق وفي الدول الحليفة لها وفق الادراك الامريكي.

إيران بدورها ساعدت، عن قصد او من دون قصد، في بلورة هذا الادراك الامريكي من خلال الاستمرار في توسيع اهداف سياستها الخارجية وبناء شبكة من العلاقات مع اطراف مختلفة في المنطقة لمد نفوذها بما يتماشى مع تطلعاتها بعد ان استشعرت على مايبدو ان الوقت قد حان لتمكينها من تحقيق اهدافها، وان الفرصة متاحة لاستثمار نفوذها لتأكيد هيمنتها وتبوء المكانة الاقليمية والدولية التي تسعى اليها. هذا الى جانب هواجسها الامنية على نظامها الذي اصبح عرضة للضغط لتحجيمه ان لم يكن تهديد استمراره بوجود الولايات المتحدة قريبة منها في بلد متاخم لها وتعده ساحة مهمة للنفاذ الى بقية المنطقة وتحقيق تطلعاتها سياسيا وامنيا واقتصاديا.

ومن الواضح ان تقديرات إيران وسياستها قد ذهبت باتجاه العمل على توسيع نفوذها ومحاولة تكريسه عبر الانغماس في شؤون دول المنطقة من خلال انشاء ودعم تنظيمات عقائدية مسلحة من دول المنطقة، ومنها العراق تدين لها بالولاء وتأتمر باوامرها. وهي تقديرات تنطلق من ادراكها لصالحها وأهدافها، ولكون هذه الدول بوجه عام باتت ساحات قابلة لتصدير ثورتها بعد التداعيات التي اعقبت ما وصف بـ"الربيع العربي" والتداعيات التي أحدثها غزو العراق، من ناحية، ومن ناحية اخرى، عدها لهذه الساحات خطوطا امامية للدفاع عنها وعن ثورتها في اي مواجهة محتملة مع الولايات المتحدة، او على

[1] Ibid.

الاقل لاستخدامها ورقة مهمة للضغط عليها في اية مفاوضات مستقبلية للتفاهم معها، وفي اية ترتيبات في مخططات الولايات المتحدة للمنطقة في المستقبل.

إن سياسة إيران تلك التي أتقنتها على مدى سنوات من العمل الدؤوب وإن أتاحت لها فرصة لتصدير ازماتها الداخلية الى الخارج، الا انها ادت الى حصول خلل في توازنات القوى والمصالح في منطقة لا زالت لها اهميتها في علاقات القوة الدولية. خاصة بعد ان تزامنت مع تراجع دور وتأثير الولايات المتحدة فيها بسبب توجهات إدارة الرئيس اوباما بعدم الانغماس في بؤر الصراع في المنطقة وهو ما خلف وضعا اقليميا متخلخلا وضفته إيران لصالحها الى ما هو خارج الحدود المسموح بها لدولة من وزنها، وفي موقعها الجغرافي والسياسي في النظام الاقليمي للمنطقة وأهميته في النظام الدولي.

ويبدو لنا ان ذلك كان واحدا من الاسباب المهمة التي دفعت الولايات المتحدة وإدارة ترمب تحديدا الى تغيير طريقة تعاملها مع إيران لتكون بهذه الحدة والصرامة لاسيما فيما يتعلق بتشديد العقوبات الاقتصادية والمالية والمصرفية وتلك التي تتعلق بـ"الحرس الثوري الإيراني" وبعض كبار المسؤولين الإيرانيين. والتي وصلت ذروتها باستهداف الجنرال قاسم سليماني الذي عدته مهندس الاستراتيجية الإيرانية في (الشرق الاوسط) مطلع شهر كانون الثاني / يناير من العام 2020. وقد علق وزير الخارجية الامريكية مايك بومبيو mike pompeo على ذلك الحدث بالقول "انه ياتي في اطار استراتيجية اوسع لردع التحديات من قبل اعداء الولايات المتحدة،.. وانه استهدف لانه كان يعد لهجوم وشيك على الممتلكات الامريكية"[1].

وعلى الرغم من بعض الانتقادات للولايات المتحدة حول الطريقة والمكان والهدف الذي اختارته لتنفيذ تهديدها بعد مقتل مقاول امريكي في قاعدة قرب كركوك في هجوم شنه مسلحين من تنظيم محسوب على إيران، ومدى تطابقه مع قواعد القانون الدولي، الا ان الحادث يعكس:

1. قلق الولايات المتحدة، وربما خشيتها من استمرار إيران بالتوسع في استراتيجيتها في المنطقة بشكل عام وفي العراق بوجه خاص بعده الساحة الاكثر اهمية لتحركات إيران ونفوذها ولكونه ساحة المواجهة الاكثر احتمالا للمواجهة بين الدولتين في حال حدوثها بسبب وضع كل منهما فيه.

[1] Guardian Staff and agencies, pompeo says Killing Suleimani is past of nigger strategy to deter Iran, The Guardian, 14 Jan 2020.
www.theguardian.com

2. تغيرا مهما وملحوظا يتماشى مع الاستراتيجية الامريكية تجاه إيران التي اشرنا اليها سابقا، وتوجها اميركيا لاستهداف وكلاء إيران من التنظيمات المسلحة التي تثير قلقها بسبب هجماتها المتكررة على قواعدها في العراق بهدف اضعاف نفوذ إيران وقدرتها على تهديد المصالح والمنشآت الامريكية في اي وقت، هذا بالإضافة الى تحجيم قدرتها القتالية في اية مواجهة محتملة.
3. اظهار جدية الولايات المتحدة للذهاب الى الخيار العسكري اذا ما دعت الحاجة لذلك من خلال ضربات محدودة ومؤثرة في نفس الوقت.

والواقع ان ذلك التصعيد الخطير في الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في العراق والذي طفى على السطح بتولي ترمب السلطة، كان قد بدأ بالظهور بصورة اكثر وضوحا منذ زيارته لقاعدة عين الاسد نهاية سنة 2019 وتصريحاته التي اثارت الجدل والمخاوف التي صرح بها لشبكة cbs الاخبارية الامريكية وما نقلته عنه من انه "على الرغم من ان غزو العراق واحدا من اكبر الاخطاء.. التي ارتكبتها بلادنا على الاطلاق، الا انه يريد الابقاء على الوجود العسكري هناك"[1].

وعند سؤاله عن ما اذا كان يريد توجيه ضربة لإيران، اجاب ترمب "كلا، أنا أريد أن أكون قادرا على مراقبة إيران، نحن لدينا قاعدة عسكرية لايمكن تصور كم هي ثمينة بنيت في العراق، وقد اختيرت بعناية للاطلاع على كل الاجزاء المختلفة في الشرق الاوسط المضطرب، وليس التوقف والانسحاب"[2] واضاف "نحن سوف نبقى نراقب وسوف نبقى النظر على ما اذا كان هناك اضطراب، واذا ما كان هناك احد يتطلع لصنع اسلحة نووية او امور اخرى، نحن سوف نعلم بذلك قبل ان يقوم به"[3].

وقد تبع ذلك التصريح، الصريح والواضح سلسلة من الاعمال التصعيدية من جهة إيران ضد الوجود العسكري الامريكي في العراق وفي مياه الخليج العربي، كان أبرزها واكثرها تصعيدا اسقاط إيران لطائرة تجسس امريكية مسيرة من نوع "ار كيو–4 غلوبال هوك" فوق المجال الجوي الدولي في منطقة مضيق هرمز في 20 من حزيران /يونيو 2019 بصاروخ اطلقته "القوات الجو – فضائية" التابعة للحرس الثوري الإيراني، وقد قال الرئيس الامريكي تعليقا على الحاث "ان إيران ارتكبت خطأ جسيما"[4] وعند سؤاله

[1] Edward Helmot in New York, Trump wants to keep US Troops in Iraq to be able to watch Iran, The Guardian, 3 Feb 2014.
www.theguardian.com
[2] ibid
[3] ibid
[4] Donald trump calls iran attack on us drone a big mistake, the guardian 20 june 2019. www. The guardian.com.

عن خيارات الرد عليه أجاب "سترون قريباً"[1]، ومع توقع المراقبين لعمل عسكري امريكي خاصة بعد ما نشرته صحيفة The New York Times نقلا عن مسؤولين امريكيين بامر ترمب بشن غارات عسكرية محدودة على مواقع عسكرية إيرانية منتخبة، الا أنه عاد وتراجع عن قراره وعلل ذلك فيما بعد في مقابلة مع محطة nbc بانه "لا يريد حربا مع إيران وانه جاهز لاجراء محادثات غير مبنية على اية شروط، لكنه اكد ايضا ان إيران ليس بامكانها ان تحوز على اسلحة نووية"[2].

كما شهدت الشهور التي اعقبت تلك الحادثة عددا من الهجمات بالصواريخ من نوع كاتيوشا شنتها جماعات مسلحة ترتبط بإيران بشكل او باخر وبدرجة او باخرى على بعض القواعد العسكرية التي توجد فيها قوات امريكية ، واخرى بالقرب وفي محيط السفارة الامريكية في بغداد، هذا بالاضافة الى استهداف "شركة ارامكو" النفطية السعودية باعتبار الاخيرة حليفة للولايات المتحدة.

وقد اكتفت الولايات المتحدة طيلة الفترة منذ تصريح ترامب حول قاعدة "عين الاسد" العسكرية واستهداف الجنرال قاسم سليماني بتحذير إيران من مغبة الاستمرار في استراتيجيتها لاستفزاز الولايات المتحدة واستهداف قواعدها وسفارتها في العراق ومصالحها وحلفائها في المنطقة.

ويبدو لنا ان تراجع الادارة الامريكية عن توجيه ضربة او ضربات عسكرية مباشرة ضد اهداف عسكرية إيرانية، وان كانت محدودة، وخاصة بعد اسقاط طائرتها التجسسية، على اهميتها وقيمتها المادية والعملياتية يعود على الارجح الى:

1. عدم اعطاء إيران الفرصة للاستفادة من اية مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة تساعدها في تحويل انظار الداخل الإيراني نحو التحدي والتهديد الخارجي في خضم ازماته الداخلية المتفاقمة.
2. تحشيد الرأي العام الامريكي والغربي عموما ضد إيران وتهئيته لتقبل اي عمل عسكري قد تقدم عليه في المستقبل كرد على الهجمات الإيرانية ووكلائها، وبشكل أعم على سياساتها وإستراتيجيتها.
3. التخطيط في حينه، على ما يبدو لعملية نوعية محدودة تلحق أكبر قدر من الأذى بإيران واستراتيجيتها في العراق تحديدا، وهو ما حصل لاحقا بإستهداف الجنرال سليماني.

[1] Ibid.
[2] ken bredemeir, Trump: not looking for war with iran, VOA, june 23 . 2019. www. Yoa news.com.

والواقع ان استهداف الجنرال سليماني شكل خسارة كبيرة، قد لا تعوض للقيادة الإيرانية، وافقدها واحدا من اهم رجالاتها وقادتها الميدانيين في المنطقة والعراق تحديدا، لما كان يتمتع به من قدرات ملحوظة عسكرية وسياسية واستراتيجية.

ومع ان إيران اكتفت بالرد باستهداف قاعدة "عين الاسد" العراقية التي تشغل جزءا منها قوات امريكية بعدد من الصواريخ والتأكيد على الاستمرار في الهجمات انتقاما لمقتل سليماني، الا انه اكثر ما اقلق الولايات المتحدة في حينه هي التظاهرات التي نضمتها بعض الفصائل المسلحة الموالية لإيران ومشاركة بعض قادتها البارزين فيها امام سفارتها في بغداد ومحاولة بعض المتظاهرين اقتحامها الامر الذي اعاد الى اذهان الإدارة الامريكية ومسؤوليها، على ما يبدو حادثة سفارتها في طهران عام 1979 واحتجاز موظفيها.

وعلى الرغم من احتواء الموقف من قبل الحكومة العراقية انذاك، الا ان الولايات المتحدة قامت بانزال قوات مجوقلة في سفارتها في اشارة واضحة لاستعدادها للتعامل مع اي محاولة لاقتحام السفارة بالقوة، وزادت من عديد قواتها من النخبة في قواعدها الرئيسة تحسبا لاي تصعيد أو هجوم يطالها، مع التهديد بالرد ومهاجمة العشرات من الاهداف على اي هجوم محتمل تشنه إيران أو التنظيمات المحسوبة عليها.

ومن اهم مظاهر تطور الصراع بين الولايات المتحدة وإيران على الساحة العراقية، وما رافقها وتبعها من تطورات اخرى كان تصويت مجلس النواب العراقي على قرار لانهاء الوجود العسكري في العراق في الرابع من كانون الثاني/2020 وانهاء العمل بالاتفاقية الامنية مع قوات التحالف ضد (تنظيم الدولة الاسلامية) والزام القوات الاجنبية بالانسحاب من البلاد، وذلك على اثر مقتل سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي في العملية العسكرية الامريكية. ورد وزير الخارجية الامريكي في تغريده على القرار على حسابه الرسمي في الخامس من كانون الثاني 2020 "..ان يقول النظام الإيراني للحكومة العراقية ما يجب عليها ان تفعله هو امر يعرض للخطر حياة العراقيين.."[1].

تلك التطورات وغيرها عكست، تأزم العلاقة بين الدولتين الى حد لا يخلو من مخاطر الانزلاق في مواجهة بينهما يكون العراق ساحة لها أياً كان حجمها وشكلها وطبيعتها، علاوة على ما يتحمله الان من تبعاتها.

[1] خيبة امل امريكية بعد قرار البرلمان العراقي، اندبندت عربية، 6 يناير 2020
www. independentarabia.com

عليه، قد يكون الصراع بينهما في هذا الوقت، وفي المستقبل المنظور، ما لم تحصل تغيرات مهمة في مواقف الدولتين، تدور حول واحد من ثلاثة إحتمالات هي:

الاحتمال الاول: يذهب باتجاه مواجهة عسكرية مفتوحة بين الدولتين ومثل هذه المواجهة ممكنة الحدوث مع إستمرار تشديد العقوبات الاقتصادية والمالية على إيران من قبل الولايات المتحدة، ووصول القيادة الإيرانية الى قناعة بانه لا خيار امامها للخروج من دائرة العقوبات الامريكية الا عبر تصعيد الموقف والصدام معها رغم فارق القوة والقدرة بينهما وقد تعول في ذلك على:

1- قدرتها الى حد ما، على استهداف القواعد العسكرية الامريكية في العراق ومصالحها المنتشرة في المنطقة من خلال التنظيمات المسلحة الموالية لها والتي تشير الكثير من التقارير الى تسليحها تسليحا جيدا بالاسلحة الصاروخية التي يمكن ان تطال القواعد والمصالح الامريكية وتدفع الولايات المتحدة الى البحث عن حلول لاحتواء الموقف وعدم السماح بتطوره الى الحدود التي تضر بمكانتها ومصالحها بشكل ملحوظ.

2- ضغط الرأي العام الرسمي الاوروبي بالإضافة الى الصيني والروسي، بسبب الاضرار الاقتصادية التي لحقت بهم جراء العقوبات الامريكية على إيران.

3- قد تلجأ اليه كخيار المتبقي لتحويل اهتمام الداخل الإيراني عن مشاكله الداخلية نحو عدو خارجي لاحتواء أزماته وإحتمالات تفاقمها لدرجة يصعب إحتواءها.

من جهتها قد تذهب الولايات المتحدة بالتفكير في مثل هذا الخيار لحسم الموقف مع إيران بعد عقود من الشد والتوتر في العلاقة بينهما، وباعتباره خيارا يمكن ان يساعد في:

1- إنهاء البرنامج النووي الإيراني او تأخيره لأجل بعيد، وكذلك برامجها الصاروخية التي تمثل تهديدا جديا لقواعدها وقواتها في العراق والمنطقة، بما في ذلك قواتها البحرية المنتشرة في المياه الدولية للخليج العربي.

2- حسم الجدل الداخلي في الولايات المتحدة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي والمؤسسات المؤثرة في صنع القرار حول التعامل مع إيران، خاصة مع إشتداد التنافس بينهما بسبب الانتخابات الرئاسية الامريكية.

3- حاجة الولايات المتحدة الى إستعادة ما فقدته من نفوذها في المنطقة خلال سنوات إدارة الرئيس اوباما.

4- تعزيز مكانتها في مواجهة الصين وروسيا الاتحادية بعد التمدد الملحوظ لكلتا الدولتين اقتصاديا وعسكريا في المنطقة وتنامي نفوذها فيها (مشروع طريق الحرير الصيني، ودور ونفوذ روسيا في سوريا).

ومع بقاء هذا الاحتمال قائما، الا انه لا يبدو الاكثر ترجيحا في هذا الوقت والمستقبل القريب، فإيران يمكن ان تخسر الكثير من امكانياتها وقدراتها في مواجهة من هذا النوع، بالإضافة الى خسارتها السياسية في الداخل.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فانه على الرغم من نجاحها في العقود الاخيرة باستخدام القوة للاطاحة بانظمة الحكم في دول مثل العراق وليبيا، الا ان تدخلا من هذ النوع في إيران التي يزيد تعداد سكانها على "80" الثمانين مليون نسمة، قد لايكون افضل الخيارات.

فحتى على افتراض نجاح الولايات المتحدة بالتسبب بخسارة مؤثرة القيادة الإيرانية ولنظامها السياسي تحت ضغط خسائر حرب من هذا النوع وتداعياتها السياسية والاقتصادية فان مئات الالاف من الحرس الثوري المنتشرين في عموم البلاد سوف يشكلون عاملا هاما ومؤثرا في وضع البلاد يصعب التكهن بنتائجه والفوضى التي يمكن ان يخلفها، خاصة في ظل ضعف المعارضة التي تعيش خارج إيران منذ عقود والقيود المفروضة على المعارضة الداخلية والتي سوف تكون اكثر تشددا في ظل ظروف كهذه.

وعلى اية حال فان هذا الاحتمال يعتمد على تفاعل متغيرات داخلية مهمة في كلتا الدولتين واخرى اقليمية ودولية تشكل دافعاً قويا لاحداهما او لكليتهما للذهاب في هذا الاتجاه. وفي هذه الحال سوف يكون العراق الساحة الرئيسة لمثل هذا الصراع، فالولايات المتحدة تبعد الاف الاميال، وإيران سوف تعمل على ابقاءه خارج اراضيها ما استطاعت الى ذلك سبيلا.

الاحتمال الثاني: يذهب الى امكانية وقوع مواجهة محدودة بين الدولتين بهدف احداث تغيير في وتيرة تأزم العلاقة بينهما والوصول الى واقع مختلف ياتي مع النتائج التي سوف تفرزها مثل هكذا مواجهة، والتي يتوقع ان تكون محسوبة جيدا من قبل كل منهما لكي لا تتطور خارج الحدود التي يراد لها ان تكون في اطارها حتى وان تجاوزتها بحكم المتغيرات التي يمكن ان تطرأ خلال مواجهة من هذا النوع. وحيث

أن كل طرف يدرك حساسية وضع ومصالح الطرف الاخر، فمن غير المتوقع ان يفكر اي منهما بتقديرها على انها منازلة صفرية.

ومع ان إيران يمكن ان تلحق الاذى بقواعد ومصالح امريكية في العراق ومناطق اخرى قريبة منها في بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة وربما في قواها المنتشرة في مياه الخليج العربي والمياه الدولية حوله، الا ان خسارتها سوف تكون اكبر عسكريا واقتصاديا وربما سياسيا، لكن ذلك لايمنع ان تقوم إيران بالتضحية بالبعض من امكانياتها وقدراتها وحتى مواقعها مقابل الوصول الى ترتيبات جديدة تنهي حالة العقوبات الصارمة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة والتي باتت تهدد جديا قدرة اقتصادها ونظامها على تحملها لفترة طويلة نسبيا، او تخفف منها الى الحدود التي تسمح لها بتحملها اقتصاديا واستمرار نظامها في ابعاده السياسية والعقائدية.

ومع اخذ كل طرف بنظر الاعتبار المتغيرات التي ذكرت في الاحتمال الاول، فان هذا الاحتمال يبدو اكثر ترجيحا من سابقه، دون ان يعني ذلك بالضرورة حتمية حدوثه، خاصة اذا ما تمسك الطرفان بمواقفهما ولم تطرأ ظروف ومتغيرات سياسية وامنية مؤثرة في كل منهما او في كليهما او في تطور الاوضاع في العراق والمنطقة بشكل عام تدفعهما للتفكير في خيار اخر اكثر ملائمة.

الاحتمال الثالث: هذا الاحتمال يذهب على عكس الاحتمالين السابقين باتجاه امكانية الوصول الى نوع من الترتيبات التي تحفظ مصالح الدولتين في المستقبل المنظور. وحتى الوصول الى ذلك الوقت سوف يستخدم كل طرف ما لديه من اوراق ضغط واستثمار ما لدى الطرف الاخر من مكامن الضعف لتحسين موقفه عندما يحين وقت التفاهم.

وفي هذا السياق يمكن تفسير لجوء إيران الى الاستفزازت المتكررة للولايات المتحدة "حادث الاقتراب من القطعات البحرية الامريكية في مياه الخليج العربي والمياه الدولية، وارسال سفن محملة بالمشتقات النفطية الى فنزويلا التي تخضع لعقوبات امريكية على سبيل المثال لا الحصر". وهي اذ تتبع هذه الاستراتيجية في مواجهة العقوبات الامريكية فانها تنطلق من الاعتبارات الاتية:

1- تردد الإدارة الامريكية، كما يبدو، في القيام برد واسع أو محدود ردا على استفزازاتها.

2- تفسير اشارة الرئسيس ترمب في حزيران/يونيو 2019 عندما اعلن "انه نظرا لاننا لانحصل على نفطنا من الخليج، فانه يجب على من يفعلون وليس على الولايات المتحدة ان يتحملوا المسؤولية الاساسية بحماية تدفق البتروكيمياويات من المنطقة..، وبقوله عكس مبدأ كارتر " Cater

Docteien" في كانون الثاني 1980، الذي اعلن فيه الرئيس جيمي كارتر Jimt Carter ان الولايات المتحدة لديها مصلحة أمن قومي رئيسة في الخليج وسوف نتحرك لحماية مصالحنا وشركاءنا في المنطقة، الذي اعتنقه، الى حد كبير، كل رئيس جاء بعده"[1] وهو تفسير يرى السفير دنيس روس "Dennis Ross" جعل إيران "تشعر انها تملك تصريحا بالتحرك ضد جيرانها، دون الحاجة الى القلق بشأن رد امريكي على استفزازاتها.. علاوة على ذلك، وبالنظر الى رغبة الرئيس في ابرام اتفاق، يزداد اعتقاد إيران بان ضغطهم المقابل ضد ضغوط ترمب الاقتصادية القصوى سوف يجبره على التراجع"[2].

3- الاطمئنان ربما الى ان الادارة الامريكية لن تقدم على عمل عسكري يؤثر على وضعها في سنة الانتخابات الرئاسية وتداول السلطة، والتي زادتها حراجة التعامل مع جائحة وباء كورونا " corona virus 19" وتداعياتها على الاقتصاد الامريكي. والاضطرابات التي حصلت في العديد من الولايات الامريكية اثر مقتل جورج فلويد George Floyed على يد رجل شرطة في 25 من مايس / مايو 2020[3].

4- ومع ان التقديرات الإيرانية قد تكون منطقية الى حد ما، الا ان مكمن الخطورة فيها "ان الإيرانيين قد يتمادون ويستفزون ترمب في وقت يواجه فيه ضغوطا داخلية.." لذا "من مصلحة الجميع ان يتم تخفيف التوترات. لكن من الضروري ايضا ان يفهم الإيرانيون ان الشكوك الراهنة في المنطقة يمكن ان تمثل خطورة عليهم ايضا.." [4]. وانهم ليسوا اقوياء كما يظنون. وانه بدلا من استمرار محاولة زيادة الضغوط، من مصلحتهم ايضا التخفيف منها.. وما يجعل الوضع الراهن خطيرا للغاية ان خطأ واحدا فحسب قد يؤدي الى نزاع واسع في المنطقة، ولن يكون الإيرانيون محصنين من تبعات مثل هذا النزاع"[5].

وفي ذلك اشارة واضحة الى ان مراهنة إيران على الصراع في الساحات الاقليمية التي توجد فيها القوات الامريكية خاصة العراق الذي تستهدف إيران الوجود العسكري الامريكي فيه بشكل ملحوظ سياسيا وعسكريا من خلال الفصائل الموالية لها، لاخراجها منه والذي يتوقع انه كان مدار محادثات قائد "فيلق

[1] دنيس روس، تخفيف حدة التوتر في المنطقة ضرورة جماعية صحيفة "الشرق الاوسط" 12 تشرين الاول / اكتوبر www. M.aawsat.com/home/article/Oct12, 2019

[2] المصدر نفسه.

[3] vide, evan hill, ainara tiefenthalen and others how George was killed in police custody, the new york times, may 31 2020 www. nytimes.com

[4] دنيس روس، تخفيف حدة التوتر في المنطقة ضرورة جماعية ، المصدر السابق.

[5] المصدر نفسه.

القدس الإيراني" اسماعيل قاآني والوفد المرافق له لبغداد في الثالث من حزيران/يونيو 2020 مع اطراف عراقية مؤثرة في الحوار العراقي الامريكي في 15 من حزيران، يونيو 2020.

ومع إحتمال أن تلك الزيارة كانت في اطار الدفع في بأتجاه تصلب العراق في المفاوضات مع الجانب الامريكي وخاصة في ما يتعلق بالوجود العسكري للولايات المتحدة، الا انها أيضاً يمكن ان تكون في إطار إستثمارها للوصول الى مفاوضات مباشرة او غير مباشرة بين إيران والولايات المتحدة للوصول الى تسوية للخلافات بينهما عبر العراق. وفي كل الاحوال ومع الاحتمالين فانها تأتي في اطار الصراع بينهما على ساحة العراق.

من جانبها بدت إدارة ترامب ومن يؤيد سياستها تجاه إيران داخل وخارج الولايات المتحدة اكثر اهتماما باضعاف إيران الى الحد الذي ينهي التهديد الذي تمثله وفقا لادراك هذه الاطراف، لذلك كان من المتوقع لجوءها الى المزيد من العقوبات ضد إيران في الفترة المتبقية من ولاية الرئيس ترمب.

بعبارات اخرى ووفقا لهذا الاحتمال، فان اي من الطرفين سوف يعمل على الابتعاد عن الخيار العسكري الشامل او المحدود وسوف يوظف اوراق الضغط التي يمتلكها للتفاوض بشكل مباشر او غير مباشر لحلحلة الوضع المتوتر بينهما وربما الوصول الى تفاهمات او اتفاقات مقبولة بخصوص الملفات الشائكة وخاصة البرنامج النووي الإيراني وبرنامج الصواريخ البالستية ودعمها لاطراف مختلفة في العراق والمنطقة التي تعدها الولايات المتحدة وحلفائها مهددة لاستقرار المنطقة ومن ثم لمصالحها فيها.

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الظروف الداخلية التي يمر بها البلدين، الاقتصادية والصحية بالاضافة الى السياسية فان هذا الاحتمال يبدو اكثر ترجيحا في هذا الوقت المتبقي لإدارة ترمب في السلطة، وحتى للإدارة القادمة بغض النظر عمن سوف تؤول إليه، في السنة الاولى من ولايتها على أقل تقدير.

الخاتمة

منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، كان التوتر سمة ملحوظة في العلاقات الامريكية – الإيرانية، باستثناء فترات من تراجعه النسبي والتعاون الذي فرضته ظروف معينة وفي أطر محددة. وقد حال التوتر الذي شاب العلاقات بين الدولتين دون تبادل التمثيل الدبلوماسي الرسمي بينهما واستمرار فرض عقوبات اقتصادية ومالية وعسكرية على إيران منذ ذلك التاريخ على الرغم من تغير الادارات الامريكية بين ديمقراطية وجمهورية، وان اختلفت في شدتها وطبيعتها بين إدارة واخرى، لكن هذا التوتر في

العلاقة بين الدولتين زاد بشكل ملحوظ وتطور ليأخذ شكل الصراع الواضح والملحوظ منذ مجيء إدارة ترمب للسلطة. وقد يعود ذلك في جزء منه الى طبيعة ونهج الرئيس ترمب، لكنه أيضاً يمكن أن يعود الى إدراك الولايات المتحدة بعدها دولة فاعلة ومؤثرة في النظام لأهمية التصدي لتوجهات ايران وسياساتها وإستراتيجتها في العراق بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام التي باتت تشكل تحدياً لها، وإن لم يكن تهديداً لمصالحها.

وفي مقابل طبيعة الادارة الامريكية وسياستها الخارجية لادارته وإستراتيجتها تجاه ايران والمنطقة وإحتمالات تطورها في ضوء تطور الصراع والقدرات العسكرية للولايات المتحدة بإتجاه المواجهة المفتوحة أو المحدودة، هناك ما حققته السياسة الخارجية الايرانية وإستراتيجيتها من نفوذ العراق والمنطقة الى جانب التطور الحاصل في قدراتها العسكرية وما تنطوي عليه من ضغوط على المصالح الامريكية والمخاطر التي يمكن تتعرض لها في أية مواجهة. وعلى الجانب الآخر، هناك ظرف سنة الانتخابات الرئاسية الامريكية لسنة 2020 وإرهاصات وما تستدعيه من حذر من التورط في مواجهة يمكن أن تؤثر سلباً في مجرياتها. يقابلها ضغط العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران وتأثيرها في تطور أوضاعها الداخلية وصعوبة مواجهة التحديات التي تفرضها. وهو ما يمكن أن يشكل دافعاً لكلا الدولتين لتخفيف حدة الصراع بينهما.

لذا ورغم التوتر الملحوظ في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران الذي بلغ حد الصراع في العراق وعلى العراق، إلا إنه لا يبدو مرشحاً لمستويات أعلى مما هي عليه الآن، على الاقل بالنسبة للأولى التي باتت عقوباتها منهكة لإيران في جوانبها الاقتصادية وتأثيرها على الجوانب والمجالات الأخرى ولاسيما الأمنية منها.

وخلال الفترة، المتبقية من ولاية ترمب قد يكون هناك المزيد من العقوبات والضغوط السياسية على إيران والجماعات المدعومة والممولة من خلالها. وقد يكون هناك المزيد من الإستهداف لمسؤولين إيرانيين للرد على نشاطات إيران ووكلائها. وهو ما يفسر دخول قائد "فيلق القدس" إسماعيل قاآني الى العراق في 13 من حزيران 2020 بصورة رسمية بتأشيره من الخارجية العراقية، في سابقة محسوبة لم يكن يجري العمل بها في زيارات المسؤولين الايرانيين للعراق.

كما أنه من غير المتوقع إلغاء الكثير من العقوبات الامريكية على ايران حتى في حال فوز المرشح المنافس لترمب في إنتخابات الرئاسة جو بادين Joseph Robinette Biden، الذي يتوقع أن

تكون سياسته للعلاقة مع ايران مختلفة لكن مع إستمرار العقوبات عليها بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى للضغط عليها حتى الوصول الى تفاهمات جديدة تحقق مصالح الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للعراق فإنه سيبقى، الى وقت ليس بالقصير نسبياً، المتضرر الاكبر من صراعهما بسبب وجودهما العسكري وشبه العسكري في أراضيه وما يدركه كل منهما لمصالحه في العراق، أو بعبارة أدق على حساب العراق. ولأجل أن يكون العراق بمأمن من تداعيات صراعهما، ولكي يحقق مصالحه الوطنية قبل كل شيء عليه أن يستثمر مفاوضاته وعلاقاته مع الولايات المتحدة وعلاقاته مع ايران، بالطريقة التي تحفظ أمنه وإستقراره وتطوير إقتصاده والنظر إليها بمعزل عن المصالح الأحادية الجانب سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو إيران على حد سواء وهذا يتطلب:

1. إعادة بناء الدولة وإستثمار وتوظيف قدراتها إنطلاقاً من رؤية وهوية عراقية شاملة وواضحة.
2. إعادة تعريف أهداف العراق على وفق مقتضيات المصالح الوطنية لشعبه كافة.
3. تحديد أهداف السياسة الخارجية للعراق بعيداً عن أهداف السياسات الخارجية لأي من الدول الاقليمية والدولية، والعمل على تحقيقها بالشكل الذي يحفظ مصالحه قبل اي إعتبار آخر.